



٢٠٠٧

التقرير السنوي

www.trc.gov.jo

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
التقرير السنوي ٢٠٠٧



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم



جدول المحتويات

٧ . ١ كلمة الرئيس التنفيذي

٩ . ٢ هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

١-٢ النشأة

٢-٢ الرؤية والرسالة

٣-٢ مجلس المفوضين

٤-٢ الهيكل التنظيمي

١٣ . ٣ الملخص التنفيذي

١٥ . ٤ إنجازات الهيئة في العام ٢٠٠٧

١-٤ تحرير قطاع الاتصالات الثابتة

٢-٤ إصدار التعليمات والقرارات التنظيمية

٣-٤ تنظيم شؤون الطيف الترددي

٤-٤ عطاءات رخص استخدام ترددات الطيف الراديوي في مجال خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت بالحزم العريضة

٥-٤ شؤون المستخدمين

٣١ . ٥ تنظيم قطاع البريد

٣٥ . ٦ التطوير المؤسسي

٤٧ . ٧ خطة العمل التنفيذية للهيئة للعام ٢٠٠٨

٥٥ . ٨ الحسابات الختامية للهيئة للعام ٢٠٠٧

ملحقات

٦٣ ملحق رقم (١): قطاع الاتصالات في المملكة/ حقائق وأرقام

٧٣ ملحق رقم (٢): شركات الاتصالات المرخصة حتى نهاية العام ٢٠٠٧

٨١ ملحق رقم (٣): شركات البريد المرخصة حتى نهاية العام ٢٠٠٧

٨٥ ملحق رقم (٤): وثيقة السياسة العامة للحكومة ٢٠٠٧ (في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد)

١. كلمة الرئيس التنفيذي

لقد واصلت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات في العام ٢٠٠٧ تنفيذ مشاريع ريادية تضاف إلى المشاريع التي تحققت خلال الأعوام الماضية، لتشكل في مجملها منظومة متكاملة ودليل تنظيمي لكافة الجهات ذات العلاقة، ولتدفعنا إلى مزيد من البذل والعطاء بجهود مخلصه وأيدي معطاءة نذرت نفسها لخدمة وطنها الغالي وقائدها المعزز جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم (حفظه الله).

إن حرص الهيئة على تحقيق الرؤية الملكية لهذا القطاع الحيوي الهام دفعها نحو إيجاد خطة إستراتيجية طموحة قابلة للتنفيذ والقياس على حد سواء، حيث جاءت بنود تلك الخطة لتوازن بين الطموحات من جهة وما يحتويه القطاع من مقومات وركائز قابلة للتطوير والتحديث من جهة أخرى، بحيث دفعت بنا إلى تحقيق المزيد من الإنجازات التي سطرتها الهيئة بالتعاون مع المخلصين في هذا البلد الأغر.

لقد حرص جلالته الملك المعظم على أن يكون العام ٢٠٠٧ بمثابة بداية المرحلة لمراجعة السياسات الهادفة إلى تحقيق الرخاء للمواطن الأردني من خلال تعزيز وتفعيل دور قطاعات العمل المختلفة ومنها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك إنطلاقاً من قناعة جلالته الأكيدة بأن لهذا القطاع دور رئيسي ومؤثر في قطاعات العمل الأخرى، حيث شكلت التوجيهات الملكية السامية إلى كافة المعنيين في القطاع نبزاً واضحاً في سبيل رفد المجتمع الأردني بأحدث التكنولوجيا العالمية وتوطينها، فجاءت وثيقة السياسة العامة للحكومة ٢٠٠٧ «في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد» لتشكل خلاصة الفكر والطموح، بحيث تناولت في ثناياها توزيعاً نموذجياً للأدوار وأدوات التنفيذ المطلوبة، إضافة إلى تناولها كافة السبل الهادفة إلى خلق قطاع اتصالات متطور ومتنامي يسهم في تعزيز التنمية المستدامة من خلال توفير الخدمات ذات الجودة العالية والانتشار المأمول والتكلفة الملائمة، كما أن بنود الإستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة والتي أصدرت خلال شهر تموز من العام ٢٠٠٧ أشارت إلى ضرورة التكامل بين القطاعين العام والخاص بغية إيجاد قنوات فاعلة وإبداعية وذلك لمواجهة المعوقات والصعوبات التي تواجه المملكة في هذا المجال. كما أكدت الإستراتيجية على أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بإمكانه توفير النمو المحفز في كافة قطاعات العمل المختلفة من خلال تقليل الفجوة الرقمية بين المواطنين وقدرته على المساهمة في تحسين ظروفهم المعيشية.

ولعل القارئ - وعند تصفحه لهذا التقرير- سيلمس ثمرة الجهود المبذولة و خلاصة العمل المتواصل من خلال تبني الهيئة لسياسات تنظيمية تتناسب مع أفضل المعايير الدولية في مجال منح رخص استخدام ترددات الطيف الراديوي في مجال خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت للحزم العريضة، ومواصلة إستكمال حملة توثيق البيانات الثبوتية لمشتري الهواتف المتنقلة، وإستمرار العمل على تحرير قطاع الاتصالات الثابتة من خلال منح المزيد من الرخص الفردية والفتوية وإصدار التعليمات المتخصصة والقرارات التنظيمية التي تعالج مواضيع ذات أهمية مثل: تعريف مشترك الهاتف المتنقل الفعال، مشغل الشبكة الافتراضية للاتصالات المتنقلة، تقديم خدمات الصوت عبر بروتوكول الانترنت، إضافة إلى البدء بإجراء الدراسات المتعلقة بسوق الاتصالات الأردني، وبيان إمكانية توفير خدمات جديدة متقدمة، وغيرها من المشاريع الوارد ذكرها من خلال صفحات هذا التقرير.

وختاماً، فإننا في هيئة تنظيم قطاع الاتصالات سنواصل العمل برؤية طموحة تستند ركائزها على خطة عملية ومنهجية وإرادة صلبة بغية الوصول إلى خلق قطاع اتصالات متطور وفعال على الدوام.

٢. هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

٢-١ النشأة

أنشئت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بموجب قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥، كمؤسسة حكومية مستقلة معنية بتنظيم قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ووفقاً لقانون الاتصالات تقع على الهيئة مسؤولية « تنظيم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة وفقاً للسياسة العامة المقررة لضمان تقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمستخدمين بسوية عالية وأسعار معقولة، وبما يحقق الأداء الأمثل لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات».

وتتولى الهيئة مهام تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات وفقاً لقانون الاتصالات المعدل رقم (٨) لسنة ٢٠٠٢. كما تتولى مهام تنظيم قطاع البريد في المملكة ومراقبة جميع مقدمي الخدمات البريدية ومراقبة التزامهم بنصوص القانون تنفيذاً لأحكام قانون الخدمات البريدية رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٧.

٢-٢ رؤية ورسالة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

الرؤية

«بيئة اتصالات وخدمات بريدية متطورة وفعالة وتنافسية ومتاحة للجميع؛ تدعم بفاعلية التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الأردن»

الرسالة

- ضمان خدمات اتصالات وتكنولوجيا معلومات وخدمات بريدية متقدمة ذات جودة عالية ومتوفرة للجميع بأسعار مناسبة.
- تطوير بيئة تنظيمية مفتوحة لتعزيز العدالة والتنافسية والاستثمار.
- العمل مع جميع المستخدمين وكافة الجهات ذات العلاقة بإنفتاح وشفافية وأسلوب مهني.
- وإنشاء هيكل تنظيمي بمقاييس عالمية يضم موظفين على مستوى عال من الكفاءة والتدريب.

٢-٣ مجلس المفوضين

أعضاء مجلس المفوضين



عطوفة المهندس مأمون بلقر
نائب رئيس مجلس المفوضين - عضو مجلس المفوضين
٢٠٠٢/١١/١ - حتى تاريخه



عطوفة الدكتور أحمد حياصات
رئيس مجلس المفوضين - الرئيس التنفيذي
٢٠٠٦/٣/١٩ - حتى تاريخه



عطوفة السيد موفق أبو عاقوله
عضو مجلس المفوضين
٢٠٠٥/٦/٩ - حتى تاريخه



عطوفة الأستاذة مصون شقير
عضو مجلس المفوضين
٢٠٠٣/٥/٢٢ - ٢٠٠٧/٧/٣٠



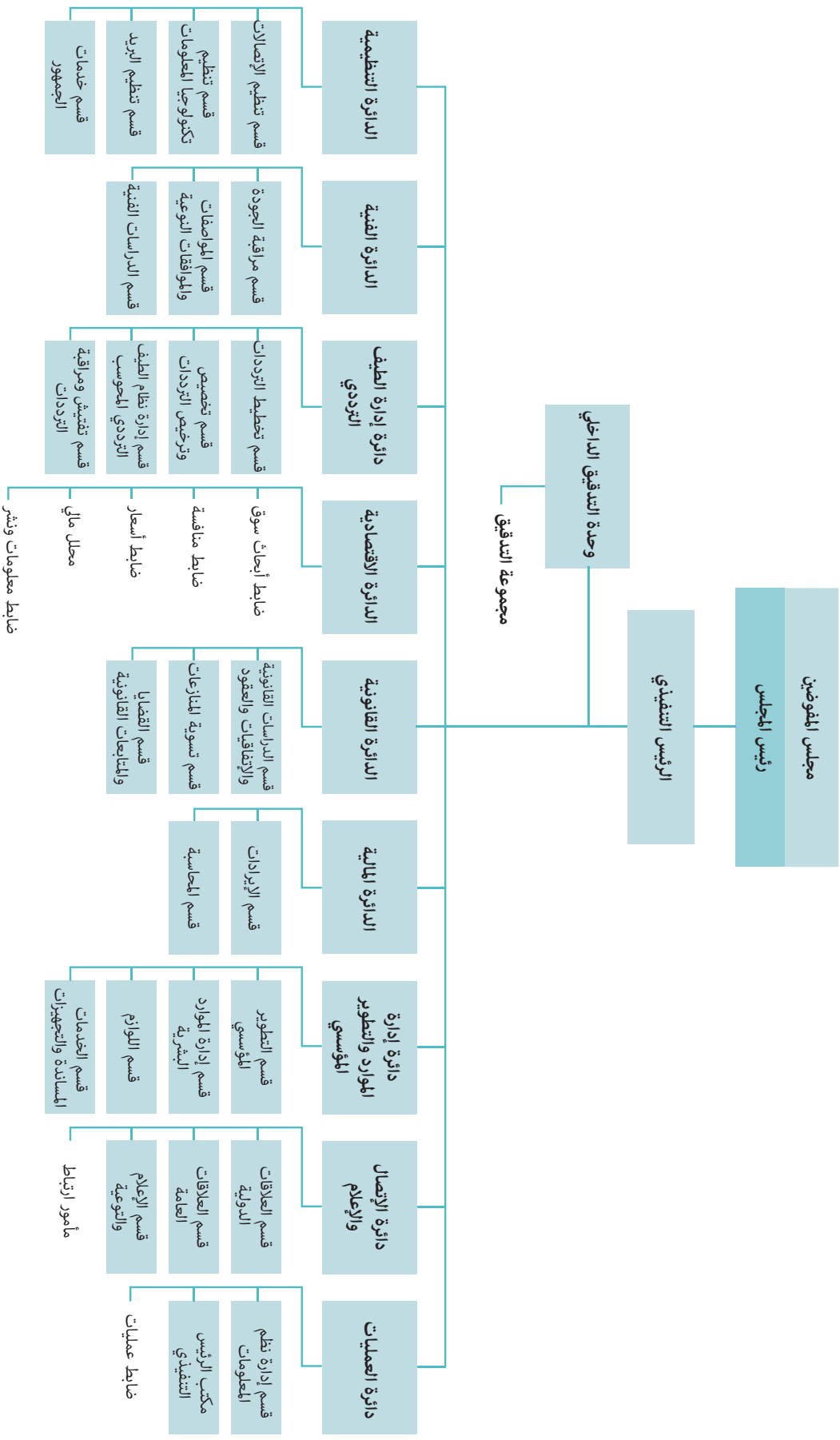
عطوفة المهندسة وفاء البياضه
عضو مجلس المفوضين
٢٠٠٧/١٠/٨ - حتى تاريخه



عطوفة المهندس عليان القطارنه
عضو مجلس المفوضين
٢٠٠٧/٨/١ - حتى تاريخه



٢-٤ الهيكل التنظيمي



٣. الملخص التنفيذي

يعتبر قطاع الاتصالات الأردني أحد القطاعات الأكثر ديناميكية وتطوراً في المنطقة، فعلى مدى السنوات القليلة الماضية شهد قطاع الاتصالات تغيرات ملحوظة من حيث السياسات التنظيمية المطبقة من جهة، والبدء بتهيئة السوق لدخول خدمات جديدة متطورة تلبي رغبات قطاع الأعمال والمستفيدين من جهة أخرى.

من هنا، جاءت الانجازات التي حققتها الهيئة خلال العام ٢٠٠٧ لتؤكد على ديناميكية القطاع ومدى تأثيره على قطاعات العمل الأخرى، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إصدار التشريعات والتعليمات والقرارات التنظيمية الداعمة والمساندة لاستقطاب الاستثمارات من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص للعمل ضمن بيئة تنافسية ومحفزة على الدوام.

لقد واصلت الهيئة خلال العام ٢٠٠٧ العمل على تحرير قطاع الاتصالات الثابتة وذلك من خلال منح الرخص الفردية والفئوية العامة وإستكمال انتقال المرخصين إلى الإطار المتكامل للترخيص والتنظيم. إلى جانب ذلك، أصدرت الهيئة التعليمات والقرارات التنظيمية والبيانات/ التصريحات التي تعالج العديد من القضايا ذات الأهمية والتي تكفل سير أداء القطاع بمهنية عالية ومنهجية واضحة، والتي تتعلق بفض المنازعات بين المرخص لهم، وتجديد الرخص الفئوية، وتعريف مشترك الهاتف المتنقل الفعال، وإنشاء منافذ بحرية للاتصالات الدولية في الأردن، وتقديم خدمات الصوت عبر بروتوكول الانترنت، وتقديم خدمات مشغل الشبكة الافتراضية للاتصالات المتنقلة، ووثيقة طلب أفكار حول شبكات الجيل القادم الوطنية عريضة النطاق. وتطبيقاً لمبدأ الشفافية وفسح المجال للشركات المعنية للمشاركة في صنع القرار، فقد استمرت الهيئة في استشارة القطاع الخاص في العديد من التعليمات التنظيمية المتخصصة وصولاً إلى إصدار هذه التعليمات ومنها التعليمات التنظيمية المتعلقة بربط شبكات الاتصالات الخاصة، وتنظيم آلية التعامل مع عروض الأسعار والخدمات، وما يتعلق باستخدام أجهزة إعاقاة الاتصالات المتنقلة.

ولما كان الطيف الترددي يشكل أهمية بالغة وركيزة أساسية للبنية التحتية لقطاع الاتصالات، فقد قامت الهيئة بإعادة تقسيم ترددات خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت للحزم العريضة وإعادة دراسة الحصص الترددية المتوافرة من أربع حصص في كل من النطاقين الترددين ٣,٥ ج.هـ و ٣,٦ ج.هـ إلى ثلاث حصص في كل منهما، كما قامت بمراجعة حصص الطيف الترددي في النطاق ٥,٤ ج.هـ والبالغة أربع حصص حيث أجرت الهيئة إزاحة لبعض هذه الحصص لكي تتوافق مع معظم التكنولوجيات العاملة في هذا النطاق، وجاء منح (٥) شركات رخص استخدام ترددات الطيف الراديوي في مجال خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت للحزم العريضة دليل واضح على إدراك الهيئة بأهمية الطيف الترددي وضرورة التعامل معه وفقاً لأفضل المعايير العالمية في هذا المجال.

وفي مجال حماية المستهلك، واصلت الهيئة في العام ٢٠٠٧ حملة توثيق بيانات الخطوط المدفوعة مسبقاً ضمن خطة عمل مشتركة مع شركات الاتصالات المتنقلة المعنية، وستواصل الهيئة تنفيذ الحملة وصولاً إلى الإنتهاء من المشروع والمتوقع في نهاية العام ٢٠٠٨. من جانب آخر، قامت الهيئة بتخصيص رقم مجاني خاص بتلقي شكاوى الجمهور إضافة إلى البدء بإجراء التحضيرات لتطبيق نظام مؤتمت لتلقي الشكاوى، بحيث يسمح النظام استقبال الشكاوى على مدار ٢٤ ساعة، ويضمن متابعة تلك الشكاوى مع المعنيين من الشركات بهدف العمل على معالجتها.

كما عملت الهيئة على معالجة عدد من القضايا المتعلقة بأجور الربط البيني للخدمات التي تقدمها شركات الاتصالات المعنية، إضافة إلى التوصل إلى مجموعة من التدابير الوقائية الهادفة إلى تأمين خدمات الاتصالات في حالات الكوارث وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، والبدء بإجراء المسوحات والكشوفات الميدانية لقياس جودة الخدمات التي تقدمها شبكات الاتصالات المختلفة. بالإضافة إلى منح الموافقات النوعية للأجهزة المستخدمة في تقديم خدمات الاتصالات المختلفة وفقاً للمعايير الفنية المعتمدة.

أما في مجال تنظيم قطاع البريد، فقد ساهمت الهيئة في إصدار قانون الخدمات البريدية رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٧ والذي عالج العديد من المسائل المتعلقة بهذا القطاع الهام، إضافة إلى ممارسة صلاحياتها في منح الرخص التي تخول تقديم الخدمات البريدية على المستويين المحلي والدولي وذلك بموجب نظام ترخيص مشغلي البريد الخاص رقم (١١٠) لسنة ٢٠٠٤.

وفي مجال التطوير المؤسسي وبناء القدرات، عمدت الهيئة إلى التركيز على المشاريع الكفيلة بتطوير القدرات وتعزيز قيم الولاء المؤسسي، والحرص على متابعة ما يلزم في سبيل المحافظة على الكفاءات الموجودة حالياً واستقطاب كفاءات جديدة، وذلك من خلال طرح البرامج الريادية وإعداد وتطبيق خطط تدريبية بناء على دراسات تقييم متخصصة في هذا المجال.

وسعيّاً من الهيئة نحو التميز والريادة في الأداء، فقد تم خلال العام ٢٠٠٧ اختيار الهيئة لتكون ضمن الوزارات والمؤسسات المشاركة على سبيل التأهيل في الدورة الرابعة لجائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، حيث بدأت الهيئة بالتحضير والاستعداد للتنافس للحصول على مراكز متقدمة ضمن المعايير الخمسة للجائزة (معيار القيادة، ومعيار الأفراد، ومعيار العمليات، ومعيار المعرفة، ومعيار المالية) والتي تعزز دور القطاع العام في خدمة المجتمع الأردني عن طريق نشر الوعي بمفاهيم إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز وإبراز الجهود المتميزة لمؤسسات القطاع العام وعرض إنجازاتها في تطوير أنظمتها وخدماتها بحيث تكون أرفع جائزة للتميز في القطاع العام على المستوى الوطني .





انجازات الهيئة في العام ٢٠٠٧

٤ . انجازات الهيئة في العام ٢٠٠٧

٤-١ تحرير قطاع الاتصالات الثابتة

استمرارا للجهود المبذولة في العامين ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الهادفة إلى تحرير قطاع الاتصالات الثابتة، وتحقيقا لأهداف وثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد الصادرة في عام ٢٠٠٧، قامت الهيئة بمنح (٤) شركات رخصة اتصالات فردية عامة و (٤) شركات رخصة اتصالات فئوية عامة، حيث بلغ عدد الرخص الممنوحة لتقديم خدمات الاتصالات العامة في المملكة حتى نهاية عام ٢٠٠٧ كما يلي:

(١٥) رخصة فردية

(٥٢) رخصة فئوية

فيما بلغ عدد الشركات التي تقدمت بطلبات للحصول على رخص اتصالات عامة في العام ٢٠٠٧ كما يلي:

(٧) شركات للحصول على رخصة فردية

(٤) شركات للحصول على رخصة فئوية

واستكمالاً لبرنامج تحويل المرخصين إلى الإطار المتكامل للترخيص والتنظيم والذي بدأ فعلياً في عام ٢٠٠٥، تم تحويل كل من رخصة شركة الاتصالات الأردنية ورخصة شركة البتراء الأردنية للاتصالات المتنقلة إلى الإطار المتكامل للترخيص والتنظيم (الرخصة الفردية). وقد جاء إنتقالهم طواعية بعد إستكمالهما لكافة المتطلبات اللازمة لذلك.

من جانب آخر، قررت الهيئة في شهر أيلول من العام ٢٠٠٧ نقل شركة مرسال إلى النظام المتكامل للترخيص والتنظيم وتعديل شروط رخصتها وفقاً لشروط الرخصة الفردية، وذلك إستناداً للصلاحيات الممنوحة للهيئة بموجب أحكام المادة (٣٩) من قانون الاتصالات.

٤-٢ اصدار التعليمات والقرارات التنظيمية

واصلت الهيئة خلال العام ٢٠٠٧ تنفيذ سياساتها التنظيمية من خلال العمل على إصدار العديد من التعليمات والقرارات التنظيمية والتي تهدف إلى تعزيز الاستثمار وتحقيق التنافسية في قطاع الاتصالات في المملكة، حيث شكلت تلك التعليمات والقرارات التنظيمية المتخصصة بنية تنظيمية قادرة على خلق جو تنافسي يستوعب المتغيرات المتسارعة في القطاع:

• التعليمات والقرارات التنظيمية الصادرة

المحتوى	الايضاحات
تعليمات تجديد الرخص الفتوية للاتصالات العامة	جاء إقرار تلك التعليمات في شهر كانون الثاني من العام ٢٠٠٧ استناداً إلى أحكام المادة (٣٨) من قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته، وذلك بعد إصدار استشارة عامة ونشرها على موقع الهيئة الإلكتروني، ومنح الجهات المهتمة مهلة كافية للتعليق عليها، ودراسة وتقييم الملاحظات الواردة.
تعليمات فض المنازعات بين المرخص لهم	تم إقرار تلك التعليمات في منتصف شهر شباط من العام ٢٠٠٧، وذلك استناداً إلى الصلاحية التي منحها قانون الاتصالات إلى الهيئة للنظر في الشكاوى المقدمة من المرخص لهم على مرخص لهم آخرين، وتتضمن التعليمات قواعد إجرائية وموضوعية تنظم هذه الصلاحية وبحيث يتسم تطبيق الإجراءات الموصوفة في هذه التعليمات بالحيادية والموضوعية.
قرار تنظيمي لتعريف مشترك الهاتف المتنقل الفعّال	تم إقرار تعريف مشترك الهاتف المتنقل الفعال منتصف شهر شباط ٢٠٠٧، ويتضمن ذلك التعريف تفريقاً بين تعريف مشترك الدفع اللاحق (Post-paid) ومشتركي الدفع المسبق (Pre-paid). وتضمن ذلك التعريف تحديداً للأطر الزمنية ولكيفية تزويد الهيئة بالمعلومات المتعلقة بأعداد المشتركين من مشغلي خدمات الاتصالات اللاسلكية المتنقلة العامة، وتحديداً لوسيلة وكيفية الإعلان عن ذلك التعريف وعن أعداد المشتركين الفعّالين الذين يتم حصرهم وفقاً لذلك التعريف.
تصريح حول إنشاء منافذ بحرية للاتصالات الدولية في الأردن	عملاً بأحكام قانون الاتصالات التي تدعو الهيئة إلى تحفيز المنافسة في القطاع بالاعتماد على عوامل السوق، وتنظيمها بصورة تكفل فاعليتها في تقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومن أجل توفير الوضوح حول هذا الموضوع، أصدرت الهيئة التصريح المتعلق بذلك تحت اسم: «تصريح حول إنشاء منافذ بحرية للاتصالات الدولية في الأردن» والذي أشار إلى أن تقديم خدمة المنافذ البحرية للاتصالات الدولية في الأردن لا يخضع لأي نوع من أنواع الحقوق الانفرادية بالرغم من أن شركة الاتصالات الأردنية حالياً هي المزود الوحيد لهذه الخدمة عبر خليج العقبة.
تعليمات ترخيص ترددات البث الإذاعي بتشكيل ترددي FM	صدرت تلك التعليمات في شهر نيسان من العام ٢٠٠٧، بحيث تهدف إلى وضع المتطلبات الإجرائية للحصول على رخص ترددات FM، ووضع الأسس الفنية لترخيص ترددات FM والمستمدة من الاتفاقيات الدولية مثل Geneva 84 وآخر توصيات الاتحاد الدولي ذات العلاقة. إضافة إلى تسهيل الإجراءات على مرخصي البث الإذاعي FM من حيث وجود مرجع واضح يعالج كافة الجوانب التنظيمية والفنية قبل وبعد الحصول على رخصة FM.

المحتوى	الايضاحات
<p>تعليمات تنظيم احتساب وتحصيل عوائد الترخيص السنوية</p>	<p>بناء على المادة ٢/٢ من نموذج الرخص الفردية والفئوية المعتمدة وفق النظام المتكامل للتنظيم والترخيص فإنه يتوجب على المرخص لهم دفع عوائد ترخيص سنوية بنسبة لا تتجاوز ١٪ من إيراداتهم التشغيلية وفق تعريفها الذي نصت عليه رخصهم لتغطية تكاليف الهيئة التي تتكبدها في سبيل تنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث تم إعداد تعليمات تنظيم احتساب وتحصيل عوائد الترخيص السنوية وتم إقرار تلك التعليمات أوائل شهر أيار من العام ٢٠٠٧، إضافة إلى الموافقة على القرار التنظيمي والمذكرة التوضيحية حول الملاحظات الواردة من قبل الجهات المعنية في القطاع.</p>
<p>مذكرة توضيحية حول شبكات الجيل القادم الوطنية عريضة النطاق</p>	<p>تم إقرار تلك المذكرة التوضيحية أوائل شهر حزيران من العام ٢٠٠٧، وتم مخاطبة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتلك الوثيقة، حيث تضمنت تلك المذكرة التوضيحية النتائج التي توصلت إليها الهيئة من خلال الردود التي وردت على وثيقة طلب الأفكار حول شبكات الجيل القادم الوطنية عريضة النطاق.</p> <p>أما عن الفوائد المرجوة من تنفيذ تلك الشبكات، فمن المتوقع أن يوفر إنشاء شبكات الجيل القادم تقديم خدمات الاتصالات المختلفة من صوت وصورة وبيانات ذات جودة عالية وبكلفة منخفضة، وسيسهم في خلق بيئة تنظيمية عادلة تشجع التنافسية والاستثمار في هذا القطاع النامي والحيوي من خلال إنشاء بنى تحتية حديثة ومتطورة يستفيد منها مشغلو الاتصالات ومقدمو الخدمات المختلفين عبر بيع أو تأجير ساعات معينة منها ودون الحاجة لإنشاء الشبكة الخاصة بكل مشغل باستثناء الجزء المتعلق بالوصول بالمستفيد من الخدمة إلى أقرب نقطة لهذه الشبكة، مما سيشجع الكثير من الشركات على الاستثمار في القطاع ويزيد من سوية ونوعية وشمولية الخدمات المقدمة من الشركات المشغلة والمزودة للاتصالات. وبالتالي فإن هذه الشبكات ستسهم في معالجة عدد من المشكلات التي تواجه قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة من انخفاض نسبة انتشار الانترنت، واتساع الفجوة الرقمية بين فئات المجتمع، وأهمها استمرار تحكم المشغل القائم للبنية التحتية.</p>

الإيضاحات	المحتوى
<p>يأتي اعتماد الهيئة للبيان المتعلق بتقديم خدمات الصوت عبر بروتوكول الانترنت أواخر شهر آب من العام ٢٠٠٧ في إطار الجهود التي تبذلها في خلق بيئة تنظيمية عادلة تشجع التنافسية والاستثمار في هذا القطاع، واستمراراً للجهود المبذولة لتحرير قطاع الاتصالات الثابتة لتحقيق الأهداف المبيّنة في برنامج تحرير القطاع ووثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد للعام ٢٠٠٧ والتي من أهمها دعم مبدأ «حيادية التكنولوجيا» في التنظيم.</p> <p>ويوضح البيان آلية تعامل الهيئة مع الخدمات الصوتية المقدمة عبر بروتوكول الانترنت وكيفية تنظيمها وتوجهات الهيئة المستقبلية.</p>	<p>البيان المتعلق بتقديم خدمات الصوت عبر بروتوكول الانترنت</p>
<p>جاء صدور هذا القرار منتصف شهر أيلول من العام ٢٠٠٧ بعد استشارة كافة المعنيين من خلال جولتين من الاستشارة العامة، حيث تمحورت الجولة الأولى والتي بدأتها الهيئة منتصف شهر كانون الثاني ٢٠٠٧ ولغاية نهاية شهر شباط من العام ذاته حول مختلف الأمور ذات العلاقة بتوفير مثل تلك الخدمات في السوق المحلية، في حين ركزت الجولة الثانية والتي بدأت أواخر شهر حزيران من العام ٢٠٠٧ وانتهت أوائل شهر آب ٢٠٠٧ على مسودة القرار التنظيمي المقترح والذي سيحكم تقديم مثل هذا النوع من الخدمات في السوق المحلية.</p> <p>ويحدد القرار موقف الهيئة من كافة النواحي التنظيمية والقانونية والفنية والاقتصادية وغيرها، وبصورة تمكن من دخول المشغلين الافتراضيين لسوق الاتصالات المتنقلة في الأردن وفق ضوابط تنظيمية محددة وبشكل يساهم في زيادة المنافسة وتقديم خدمات أفضل للمواطنين وبأسعار مناسبة.</p> <p>وتجدر الإشارة إلى أن هذا القرار قد عرّف المشغل الافتراضي على أنه مشغل يقوم بإعادة بيع خدمات الاتصالات اللاسلكية المتنقلة العامة باستخدام اسم خاص به ويستخدم شبكات مشغلي خدمات الاتصالات اللاسلكية المتنقلة العامة القائمين كلياً أو جزئياً، كما حدد ذلك القرار على سبيل المثال وليس الحصر صفتين اثنتين قد تحتويهما خدمات المشغلين الافتراضيين وهما مسؤوليته الكاملة عن مشتركيه واختلافه من حيث إستراتيجيته والتعرفة التي سيقدمها عن مزود الخدمات المتنقلة الذي يستضيفه.</p>	<p>قرار تنظيمي حول تقديم خدمات مشغل الشبكة الافتراضية للاتصالات المتنقلة في الأردن</p>
<p>اعتمدت الهيئة التعديلات المتعلقة بتعليمات ترخيص مشغلي البريد الخاص منتصف شهر أيلول من العام ٢٠٠٧، حيث تضمنت تلك التعديلات إعادة النظر في طلب الترخيص، بحيث يتم الفصل بين المعلومات التي تتطلب موافقة الهيئة وبقية المعلومات الواردة فيه.</p>	<p>تعليمات ترخيص مشغلي البريد الخاص</p>



• التعليمات والقرارات التنظيمية قيد الاصدار

المحتوى	الايضاحات
تعليمات استخدام أجهزة إعاقه الاتصالات المتنقلة	تم نشر الوثيقة الاستشارية الخاصة باستخدام أجهزة إعاقه الاتصالات المتنقلة أواخر شهر آذار من العام ٢٠٠٧. وتتضمن التعليمات المقترحة أحكام إدخال أجهزة إعاقه الاتصالات المتنقلة، وضوابط الاستخدام وحفظ الأجهزة والمتطلبات من الجهات الحاصلة على موافقات تركيب وتشغيل هذه الأجهزة.
تعليمات حول إنشاء وربط شبكات الاتصالات الخاصة	قامت الهيئة في شهر نيسان من العام ٢٠٠٧ بإصدار مسودة تلك التعليمات للاستشارة العامة ونشرها على الموقع الالكتروني للهيئة، وعالجت تلك المسودة مختلف المواضيع ذات العلاقة بإنشاء وربط شبكات الاتصالات الخاصة ببعضها البعض و/أو مع شبكات الاتصالات العامة. وتم استلام العديد من الملاحظات من قبل الجهات ذات العلاقة. ويتوقع إعداد تلك التعليمات بصيغتها النهائية خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٨.
تعليمات حول مبادئ احتساب تكلفة رأس المال العامل للمشغلين المرخصين	قامت الهيئة أواخر شهر نيسان من العام ٢٠٠٧ بنشر وثيقة استشارية حول مبادئ احتساب تكلفة رأس المال العامل للمشغلين المرخصين في الأردن. وتم استلام ملاحظات الشركات عليها، حيث من المتوقع الانتهاء من إعداد التعليمات بصيغتها النهائية أوائل العام ٢٠٠٨.
نظام إدارة صندوق الخدمة الشمولية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	تنفيذاً لأحكام المادة (٤/٨٦) من قانون الاتصالات والسياسة العامة للخدمات الشمولية في قطاع الاتصالات التي أقرها مجلس الوزراء في نهاية العام ٢٠٠٤، قامت الهيئة وبالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بإعداد مسودة نظام إدارة صندوق الخدمة الشمولية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث تم إقرار تلك المسودة من قبل الهيئة منتصف شهر أيلول من العام ٢٠٠٧. وتم رفع مسودة ذلك النظام إلى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لاستكمال إجراءات اعتماده حسب الأصول. ويتوقع صدور النظام الخاص به مع نهاية العام ٢٠٠٨. ويعتبر ذلك الصندوق من أحد الصناديق التنموية التي ستساهم بتفعيل مشاركة جميع أفراد المجتمع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير «الخدمة الشمولية» أو من خلال «شمولية النفاذ». حيث يهدف هذا الصندوق إلى زيادة شمولية خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة والمساهمة في البنية التحتية لهذه الخدمات وتطويرها وذلك وفق الحاجة الفعلية لمناطق التجمعات السكانية.

المحتوى	الايضاحات
القرار التنظيمي حول الرسائل الدعائية غير المرغوبة	حيث أن الهيئة كانت قد تلقت العديد من الشكاوى من المشتركين بخدمة الهاتف المتنقل تشير إلى تكرار استقبالهم لرسائل دعائية دون رغبة منهم أو تقديم طلب للاشتراك لاستلام مثل هذه الرسائل الدعائية، وحيث أن قانون الاتصالات قد خول مجلس المفوضين صلاحية حماية مصالح المستفيدين، فقد تقرر دراسة إصدار قرار تنظيمي يهدف إلى تنظيم جميع الأمور المتعلقة بمثل هذه الرسائل الدعائية والحد منها، والتقليل من مستوى وحجم الإزعاج الذي قد يترتب كنتيجة لانتشارها عبر الهاتف المتنقل. ويتوقع الانتهاء من إعداد القرار التنظيمي بصيغته النهائية خلال العام ٢٠٠٨.
تعليمات تنظيم آلية التعامل مع عروض الأسعار والخدمات	قامت الهيئة في شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٧ بإصدار وثيقة استشارية بعنوان «آلية التعامل مع عروض الأسعار والخدمات». وتأتي هذه الاستشارة كخطوة أولية لوضع تعليمات تنظم آلية التعامل مع عروض الأسعار والخدمات بين الهيئة والمرخص لهم، والتي يتوقع الانتهاء منها أوائل العام ٢٠٠٨.
تعليمات خدمات التكاليف المضافة	قامت الهيئة خلال العام ٢٠٠٧ بإجراء عملية مراجعة لتعليمات خدمات التكاليف المضافة، وذلك بعد التنسيق مع الشركات ذات العلاقة وعقد ورشة عمل حول الموضوع. ويتوقع إقرار التعليمات المعدلة في العام ٢٠٠٨.
وثيقة استشارية حول أسس تسعير الخدمات البريدية الحصرية	قامت الهيئة خلال العام ٢٠٠٧ بإجراء عملية مراجعة لمسودة الوثيقة الاستشارية حول أسس تسعير الخدمات البريدية الحصرية المعدة سابقاً وستعمل على إصدار الوثيقة بشكلها النهائي وذلك من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة. ويتوقع صدور أسس تسعير الخدمات البريدية الحصرية في العام ٢٠٠٨.



٤-٣ تنظيم شؤون الطيف الترددي

قامت الهيئة خلال العام ٢٠٠٧ بإنجاز العديد من المواضيع المتعلقة بالترددات وتنظيم شؤونها وذلك من خلال تنفيذ ما يلي:

- إصدار (٢٠) رخصة محطة راديوية للجهات الحاصلة على موافقة ترخيص شبكة راديوية خاصة، وتجديد (٥٧٠) رخصة ترددات محطة راديوية للجهات الحاصلة على رخصة ترددات.
- منح الموافقات لـ (٣٤٤) طلب لإنشاء المواقع الراديوية للمحطات الراديوية الثابتة لمقدمي خدمات الاتصالات العامة، والموافقة لـ (٣٦٤) طلب لإنشاء الوصلات الميكروية لمقدمي خدمات الاتصالات العامة و (١٠٩) طلب لإنشاء موقع راديوي لخدمة النفاذ اللاسلكي ذات الحزم العريضة.
- منح الموافقات لـ (٢٤) طلب ترخيص ترددات لإنشاء وصلات راديوية خاصة.
- تم إصدار الموافقة النوعية لـ (٢٤٣) طلب للأجهزة الراديوية المختلفة (الأجهزة الراديوية ذات قدرة إرسال منخفضة، أجهزة RLAN، أجهزة راديوية أخرى).
- إصدار (٨) رخص ترددات لمحطات (FM)، وإصدار (١٠) رخص ترددات محطة (VSAT). وإصدار (٦) رخص لمحطات ساتلية ثابتة، وإصدار (٣) رخص ترددات محطات (SNG).
- تم الموافقة على إنشاء ثلاثة مشاريع ريادية راديوية لكل من الشركة الأردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (مشروع خدمة النفاذ اللاسلكي بالحزم عريضة النطاق [WiMAX]) وشركة مابكو (مشروع نظام اتصالات من نقطة الى نقطة باستخدام الأمواج الراديوية المليمترية في الحزمة الترددية ٧٠ ج.هـ) وشركة ووردسبيس (مشروع خدمة البث الإذاعي الصوتي باستخدام الأقمار الصناعية).
- تم ضبط أكثر من (٣٢٦) مخالفة اتصالات شاملة مواقع راديوية لمختلف الشركات وفي مختلف محافظات المملكة، إضافة إلى ضبط شبكات تعتمد على تمرير المكالمات الدولية باستخدام بروتوكول الانترنت بطرق غير مشروعة، بالإضافة إلى ضبط عدد من المحطات الأرضية ومحطات البث الإذاعي والتلفزيوني، تم على أثرها إجراء تسوية صلحيه على ما يقارب (٣٠%) من مجمل الضبوطات، وإجبار المخالفين على ترخيص ما نسبته (١٥%) من مجمل الضبوطات بالإضافة إلى ترخيص عدد كبير من الأجهزة والمواقع الراديوية على اثر الضبوطات أعلاه، وتحويل باقي المخالفات إلى المحاكم المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.
- تم الكشف على أكثر من (٣٠٠٠) موقع راديوي من خلال التأكد من كافة المواصفات الفنية ومطابقتها لشروط الترخيص لبعض المواقع وإجراء قياسات كثافة القدرة الكهرومغناطيسية للبعض الآخر للرد على الشكاوي المتعددة التي ترد بخصوص بعض هذه المواقع.

٤-٤ عطاءات رخص استخدام ترددات الطيف الراديوي في مجال خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت بالحزم العريضة

تعتبر عملية إعادة تقسيم ترددات خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت بالحزم العريضة (Fixed Broadband Wireless Access)، وإعادة دراسة الحصاص الترددية المتوافرة من أربعة حصص في كل نطاق ترددي إلى ثلاثة حصص في كل نطاق ترددي من أهم إنجازات الهيئة للعام الحالي ٢٠٠٧ في هذا المجال.

وقد كان لتبني أسلوب العطاءات المفتوحة، والذي تم تطبيقه في نهاية العام ٢٠٠٦ لمنح رخص استخدام ترددات الطيف الراديوي في مجال خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت للحزم العريضة أكبر الأثر لزيادة المنافسة بين المشغلين، حيث فازت (٥) شركات بعدة نطاقات ترددية والتي ستتيح لها تقديم تقنية النفاذ اللاسلكي الثابت للحزم العريضة، والتي تستخدم في تطبيقات مختلفة أهمها التصفح اللاسلكي للإنترنت، ونقل البيانات والصوت والصور بسرعات عالية.

وبين الجدول التالي الشركات الفائزة بالعطاءات الترددية لاستخدام ترددات الطيف الراديوي في مجال خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت للحزم العريضة:

النطاق الترددي	تاريخ الإعلان عن الفوز بالعطاء	الشركة الفائزة	قيمة العطاء الفائز / مليون دينار أردني
المرحلة الأولى	٢٠٠٦/١٢/١١	أمنية	٨,٣ الأصلي ١,٧ الإضافي
	٢٠٠٦/١٢/٢٧	اتكو كلير واير تيليكوم لمتد/ الأردن	٥,٥ الأصلي ١,٧ الإضافي
	---	لم تتقدم أية شركة للعطاء	---
المرحلة الثانية	٢٠٠٧/١١/١٩	المواخاة للخدمات اللوجستية والاتصالات	١٠,٩
	٢٠٠٧/١٢/٣	شعاع المدينة	١١,٢
	٢٠٠٧/١٢/١٧	ذي بلو زون إيست - الأردن	٣,٩

٤-٥ شؤون المستفيدين

انطلاقاً من دورها في حماية مصالح المستفيدين من خدمات الاتصالات، فقد قامت الهيئة خلال العام ٢٠٠٧ بتنفيذ عدد من المشاريع والإجراءات التي تكفل مصالح المستفيدين وبالتالي الحصول على خدمات اتصالات متطورة وبأسعار مقبولة، وفي هذا المجال عملت الهيئة على تنفيذ ما يلي:

٤-٥-١ توثيق بيانات الخطوط الخلوية المدفوعة مسبقاً

واصلت الهيئة بالتنسيق مع شركات الاتصالات المتنقلة المعنية خلال العام ٢٠٠٧ الحملة الهادفة إلى توثيق بيانات الخطوط المدفوعة مسبقاً التي لا يتوافر لدى الشركات معلومات ثبوتية عن مستخدميها، حيث قامت الهيئة بجولات ميدانية على تلك الشركات تهدف إلى تدقيق الأرقام الواردة والتأكد من دقتها ومدى التزام الشركات بتعليمات الهيئة في هذا الصدد.

وقد واجهت عملية التوثيق بعض الصعوبات التي على إثرها تبنت الهيئة استراتيجيه جديدة لتعمل على الحد من هذه الصعوبات لتحقيق نتائج أفضل، من ضمنها:

- إطلاق حملة توعية إعلامية تهدف إلى حث المشتركين على توثيق البيانات الخاصة بهم وذلك بالتعاون مع شركات الاتصالات المعنية.
- متابعة أداء الشركات بشكل كثيف عن طريق جولات الكشف الميداني على الشركات ومراكز بيع الخطوط المدفوعة مسبقاً لمراقبة أدائها للالتزام بإبرام العقود وتوثيق الخطوط.
- التدقيق الداخلي على عملية التوثيق ومتابعة مراحل التوثيق بما فيها إرسال الرسائل القصيرة أو الاتصال مع المشتركين من قبل الشركات لأجل مراجعة مراكزها لتحفيز المشتركين بتوثيق بياناتهم الشخصية.
- مطابقة العقود المبرمة مع قواعد البيانات المتواجدة لدى الشركات وفرض فصل الخطوط للمشاركين الذين لم يستجيبوا لعملية التوثيق.

إن أبرز نتائج الحملة هو توثيق ما مجموعه ١,٠٢٦,٣١٠ خط من أصل ١,٩١٠,٣٠٠ خط من الخطوط المعلن عنها في بداية الحملة وذلك لغاية ٢٠٠٧/١٢/٦ أي ما نسبته ٥٤٪ للخطوط المعلن عنها في بداية الحملة، أما بالنسبة للخطوط الجديدة فقد تم توثيق ما مجموعه ١,٦٨٠,١٨٦ من أصل ٢,١٦٩,٣٧٣ خط تم تفعيلها، أي ما نسبته ٧٧٪.

٤-٥-٢ شكاوى الجمهور

بلغ عدد الشكاوى التي تلقتها الهيئة خلال العام ٢٠٠٧ (٧٣١) شكاوى تمثلت في (شكاوى إزعاج، ضعف تغطية، شكاوى مالية، تقديم خدمات متخصصة، فصل خطوط). حيث قامت الهيئة بمعالجة تلك الشكاوى مع الشركات المعنية.

وفي إطار سعي الهيئة إلى خلق أعلى درجة ممكنة من الوعي لدى كافة المستخدمين من خدمات الاتصالات بالدور الذي تلعبه في مجال حماية مصالحهم فيما يتعلق بتلك الخدمات، وذلك من خلال تبيان آلية التعامل مع الشكاوى الواردة إليها، ومتابعتها أولاً بأول، قامت الهيئة خلال العام ٢٠٠٧ بتخصيص رقم مجاني 080022313 - Toll Free Number لاستلام شكاوى وملاحظات مستخدمي خدمات الاتصالات والمتعلقة بمشغلي ومزودي تلك الخدمات وذلك خلال أوقات الدوام الرسمي.

هذا وقد بدأت الهيئة خلال العام ٢٠٠٧ بإجراء التحضيرات لتطبيق نظام مؤتمت (Automated) لتلقي الشكاوى الذي يعتمد على برنامج Customer Relationship Management - CRM والمتوقع تطبيقه خلال العام ٢٠٠٨، حيث سيتيح النظام إمكانية استقبال شكاوى واستفسارات المواطنين عبر وسائل اتصالات مختلفة تشمل الفاكس أو الهاتف المجاني أو البريد الإلكتروني أو تقديمها عبر الموقع الإلكتروني للهيئة المخصص لتقديم الشكاوى على مدار الساعة، مما يخفف الجهد والتكلفة على المواطنين من حيث تقديم الشكاوى والاستفسارات أو متابعة الرد عليها، وبما يرتفع بمستوى تقديم خدمات الاتصالات في المملكة وجودتها ويتناسب مع التكنولوجيا والتطورات الحاصلة في هذا القطاع.

وفي مجال آخر، واستجابة للعديد من الشكاوى التي وردت للهيئة حول ضعف التغطية الخلوية لشركات الهواتف المتنقلة، قامت الهيئة بإطلاق حملة إعلامية موجهة لكافة المستخدمين بينت من خلالها ضرورة إعلام الهيئة عن المناطق ذات التغطية الخلوية الضعيفة، وذلك لكي تتمكن الهيئة والشركات المعنية من إيجاد حلول في حال تبين وجود ضعف للتغطية وبما يتوافق مع المحددات الفنية المعتمدة ضمن اتفاقيات الترخيص مع تلك الشركات وما هو معتمد دولياً وبهدف تمكين الهيئة من حصر المناطق التي تعاني من مشاكل التغطية الخلوية. وتجدر الإشارة إلى أن الفرق الفنية في الهيئة قد قامت بعد استقبال مثل تلك الشكاوى بإجراء قياسات في كافة المناطق المعنية بهذه المشكلة، ومن ثم إجراء دراسات فنية عليها وأخيراً متابعة كافة الحلول التي خرجت بها الهيئة مع الشركات المعنية وذلك وفقاً لقانون الاتصالات والاتفاقيات الموقعة مع الشركات ذات العلاقة.



٤-٥-٣ خدمات الاتصالات في حالات الكوارث

إدراكاً للدور الحيوي والأساسي الذي تلعبه الخدمات المعتمدة على شبكات الاتصال في المجتمع والاقتصاد، وحيث أن الاتصالات تعتبر من أهم أدوات مواجهة الكوارث ومن أكثرها تأثراً بها، وانطلاقاً من ضرورة توفر خدمات الاتصالات المتنقلة للمستخدمين واستمراريتها وتلافي انقطاعها في كافة الظروف وخاصةً في حالات الكوارث الطبيعية، واستناداً للمهام الموكلة للهيئة بموجب أحكام المادة (٦) من قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته التي أناطت بالهيئة تنظيم خدمات الاتصالات في المملكة لضمان تقديمها للمستخدمين بسوية عالية وفقاً للسياسة العامة المقررة لتقديم تلك الخدمات، وحماية مصالح المستخدمين؛ وبعد التنسيق مع الجهات المعنية (المجلس الأعلى للدفاع المدني، وشركات الاتصالات المتنقلة)؛ توصلت الهيئة خلال العام ٢٠٠٧ إلى مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية الواجب اتخاذها من قبل الشركات وفقاً للإمكانيات المتاحة لديها والتي تهدف إلى إدامة تقديم خدمات الاتصالات.

٤-٥-٤ حماية بنية الاتصالات والحد من الممارسات غير القانونية التي تستهدفها

بعد إستشارة الجهات ذات العلاقة، توصلت الهيئة في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٧ إلى إجراءات موحدة ومحددة لتحقيق حماية استمرارية وسلامة البنى التحتية للاتصالات ووقايتها والحد من الممارسات غير القانونية والاعتداءات التي تستهدفها، وذلك إدراكاً للدور الحيوي والأساسي الذي تلعبه الخدمات المعتمدة على شبكات الاتصال في المجتمع والاقتصاد. وقد تم مخاطبة شركات الاتصالات لتنفيذ تلك الإجراءات وذلك بالتنسيق مع الجهات الأمنية المعنية.

وتضمنت تلك الإجراءات بعض الالتزامات على شركات الاتصالات تمثلت في زيادة المراقبة على مرافق شبكة الاتصالات الخارجية العائدة لهم واستخدام الكوابل الأرضية إن أمكن وتعيين حراس في المواقع الأكثر عرضة للسرقات وبناء جدران إسمنتية بدلاً من الأسلاك الشائكة حول كافة مرافق الاتصالات التي تحتاج هذا النوع من الحماية.

٤-٥-٥ أجور وخدمات الربط البيئي

وفي هذا المجال، وافقت الهيئة في منتصف شهر أيلول من العام ٢٠٠٧ على اعتماد جدول خدمة السيل الرقمي «IP-Stream Service Schedule» المقدم من قبل شركة الاتصالات الأردنية، وذلك كجزء من العرض المرجعي للربط البيئي للشركة، كما وافقت على أجور الربط المقترحة من قبل الشركة للخدمة المذكورة أعلاه كأجور تأشيرية لحين إقرار أجور الربط النهائية لتلك الخدمة للفترة من ٢٠٠٦/٧/١، بحيث يتم تطبيق تلك الأجور بأثر رجعي، والموافقة على اعتماد جدول خدمة الانترنت ضيقة النطاق من خلال الارقام المجانية (0800 Prepaid Dial-up Internet) المقدم من قبل الشركة.

كما قامت الهيئة بتعديل تعرفه الربط البيئي لخدمة الـ (ADSL Traffic Collection)، وذلك من خلال تحديد هيكلية تعرفه لكل سرعة، ودراسة نماذج الربط البيئي لشركات الاتصالات الفردية وإصدار تعرفات تأشيرية لحين الانتهاء من دراسة تلك النماذج وإصدار التعريفات النهائية لها.

ومن ناحية أخرى، بحثت الهيئة خلال العام ٢٠٠٧ مع شركة الاتصالات الأردنية تعديل آلية التحاسب بين شركة الاتصالات ومزودي خدمة الانترنت لتصبح اعتمادا على السعة بدلاً من المبدأ الحالي المعتمد على عدد المنافذ، حيث من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تخفيض الكلفة على مزودي خدمة الانترنت وإتاحة المجال أمامهم للاستفادة بكفاءة أكبر من السعات الممنوحة لهم وبالتالي سينعكس ذلك على شكل تخفيض للأسعار وزيادة المنافسة في هذا النوع من الخدمات وزيادة نسبة انتشارها بين المواطنين وتقديم خدمات مضافة.

وتأتي تلك الخطوات في إطار تنفيذ الهيئة للسياسة العامة للحكومة في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد واستكمالاً للجهود التي تبذلها الهيئة في سبيل تخفيض أسعار الانترنت وبالتالي زيادة انتشار الانترنت فيما سينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في المملكة وذلك للكفاءة المثبتة والفوائد التعليمية والاجتماعية المتأتية من استخدام الانترنت في قطاع الأعمال والمجتمع ككل في الأردن.

٤-٥-٦ تنفيذ جولات كشف ميدانية على المرخصين

قامت الهيئة خلال شهر تشرين الثاني بجولة على بعض الشركات المرخصة للتأكد من الخدمات التي تقدمها تلك الشركات إلى زبائنها وآلية تقديم خدماتها المدفوعة مسبقاً وخدمات الدفع اللاحق وواقع الحال فيما يتعلق بعقود الاشتراك لتلك الخدمات وفيما إذا كانت تلك العقود قد حصلت على الموافقة الخطية من قبل الهيئة وذلك حتى تتمكن الهيئة من اتخاذ ما يلزم من إجراءات بحق الشركات المخالفة لأي من المرجعيات التنظيمية المعتمدة.

٤-٥-٧ مراقبة جودة خدمات الاتصالات

تم البدء بتطبيق تعليمات الإطار التنظيمي لمراقبة الجودة منتصف شهر شباط من العام ٢٠٠٧، وذلك بعد انتهاء المدة الممنوحة لشركات الاتصالات المرخصة لإتمام الاستعدادات والتحضيرات اللازمة للبدء بتطبيق هذا الإطار التنظيمي، ووفقاً لهذا الإطار بدأت شركات الاتصالات المرخصة بقياس مؤشرات الجودة المعتمدة والقيام بإرسال تقارير الجودة للهيئة حسب الأصول.

وقد قامت الهيئة بتدقيق تقرير الجودة الأول الذي أرسلته شركات الاتصالات المرخصة، وذلك للتحقق من التزام جميع المرخصين بتعريفات وطرق قياس مؤشرات الجودة التي تم اعتمادها في تعليمات تطبيق الإطار التنظيمي لمراقبة الجودة. وقد تم ذلك من خلال إجراء كشوفات وزيارات ميدانية قام بها فريق من الهيئة لكافة الشركات التي تقدم خدمات اتصالات مشمولة ضمن الإطار التنظيمي لمراقبة الجودة في مرحلته الأولى.

كما وقامت الهيئة خلال العام ٢٠٠٧ بإتمام عملية الشراء والاستلام النهائي وتدريب المعنيين على جهاز متخصص بمراقبة جودة خدمات الاتصالات الخلوية، وشراء خرائط رقمية للتحميل والاستخدام على هذا الجهاز لغايات تحديد مستويات الجودة على خرائط رقمية متخصصة لمناطق المملكة المختلفة. وقد تم خلال العام ٢٠٠٧ البدء بإجراء مسوحات وكشوفات ميدانية تجريبية باستخدام أجهزة الهيئة لقياس جودة الخدمات التي تقدمها الشبكات الخلوية، وذلك تمهيداً لإجراء حملات شاملة لكافة مناطق المملكة وقياس مؤشرات الجودة للشبكات الخلوية في تلك المناطق.

٤-٥-٨ الموافقات النوعية

قامت الهيئة خلال العام ٢٠٠٧ بمخاطبة شركات الاتصالات المختلفة المشغلة والمزودة لأجهزة الاتصالات وذلك لإبداء ملاحظاتهم بخصوص تحديث المواصفات الفنية ومتطلبات إدخال أجهزة الاتصالات الطرفية، وقد تم عقد ورشة عمل في الهيئة لمناقشة كافة الملاحظات لوضع التعليمات والمواصفات في صورتها النهائية وإقرارها حسب الأصول.

وقد قامت الهيئة بتبني المواصفات الأوروبية الصادرة عن معهد التقييس الأوروبي (ETSI) والجهات الدولية الأخرى ذات العلاقة بالتنسيق مع شركات الاتصالات المختلفة المشغلة والمزودة للأجهزة. كما وتم تحديث شروط وإجراءات الحصول على موافقة نوعية لأجهزة الاتصالات الطرفية، وشروط وإجراءات الحصول على الموافقة على الإدخال المؤقت لأجهزة الاتصالات السلكية، وشروط إجراء التعديل الفني على أجهزة الاتصالات الطرفية، كما تم وضع شروط وإجراءات الحصول على الموافقة النوعية لإدخال أجهزة الاتصالات السلكية التي تدخل في البنية التحتية لشبكات الاتصالات الخاصة والعامة، بالإضافة إلى تحديث النماذج المختلفة، لغاية تسهيل عملية إدخال واستيراد الأجهزة على الجهات ذات العلاقة.

وانطلاقاً من رغبة الهيئة بتخفيف العبء على المواطنين والإسراع في إنجاز معاملاتهم الجمركية، تم إصدار التعميم الخاص بالإدخالات الفردية إلى دائرة الجمارك؛ حيث يسمح بإدخال أجهزة الاتصالات الطرفية الفردية (هاتف سلكي، فاكس، مقسم، مودم تناظري، مودم رقمي، خلوي GSM، جهاز اتصال أوتوماتيكي، VoIP Analog Terminal Adaptor) بواقع جهاز واحد لكل مسافر قادم إلى المملكة، أو جهاز واحد في البعثة البريدية الواحدة، وذلك دون الحاجة لإصدار شهادة عدم ممانعة من النواحي الفنية من قبل الهيئة لإدخال مثل هذه الأجهزة.

وقد شاركت الهيئة بلجنة دراسة قائمة الاتحاد الأوروبي للمواد المراقبة، وذلك من خلال ترؤس لجنة مراقبة المجسات والليزر وأجهزة الكمبيوتر تحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة.

من جانب آخر، قامت الهيئة بإنجاز ما مجموعه (٢١٥٦) معاملة تتعلق بموافقات على إدخال الأجهزة المتنوعة، إضافة إلى فحص ما مجموعه (١٠٧) جهاز متنوع من مختلف أنواع الأجهزة السلكية واللاسلكية.





تنظيم قطاع البريد

٥. تنظيم قطاع البريد

٥-١ قانون الخدمات البريدية رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٧

شاركت الهيئة في تعديل قانون الخدمات البريدية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته ليحل محله قانون الخدمات البريدية رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٧، حيث عالج القانون الجديد جملة من المواضيع لم يتم التطرق لها سابقاً مثل مفهوم الخدمة البريدية الشمولية التي ركزت عليها وثيقة السياسة العامة للحكومة للعام ٢٠٠٧ وأهم المضامين التي يفترض أن تتحقق من جراء تقديم الخدمة الشمولية وأسعارها، وتحديد دور الهيئة التنظيمي في قطاع البريد من خلال الاستئناس بالسياسة العامة وإعطائها صلاحيات إصدار أي تعليمات تتعلق بالتنظيم، بالإضافة إلى إضفاء صفة الضابطة العدلية على موظفي الهيئة وذلك للمساعدة في ضبط الشركات المخالفة للقانون.

٥-٢ مسودة نظام إجراءات مراقبة البعثات البريدية

شاركت الهيئة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة البريد الأردني وديوان التشريع خلال العام ٢٠٠٧ في إعداد مسودة نظام إجراءات مراقبة البعثات البريدية وفحصها ومصادرة المخالف منها. وسيضمن ذلك النظام عند صدوره إلزاماً للجهات المختصة بإعداد وتطبيق إجراءات وشروط مراقبة البعثات البريدية بحيث تضمن على الأقل تحقيق سلامة العاملين وسلامة البعثة البريدية عند الاستلام والتغليف وعند النقل (البريد على الطريق) وعند التخزين. ويتوقع صدور هذا النظام الخاص مع نهاية العام ٢٠٠٨.

٥-٣ الترخيص

تم في العام ٢٠٠٧ منح (٤) رخص مشغلي بريد خاص / فئة محلي والتالية أسمائهم، وذلك بموجب نظام ترخيص مشغلي البريد الخاص رقم (١١٠) لسنة ٢٠٠٤:

١. شركة العزة للبريد السريع
٢. شركة مرسل لخدمات النقل والتوصيل
٣. شركة واصل للتوزيع والخدمات اللوجستية
٤. شركة أسامة الحجازين وشريكته

٤-٥ خصصة شركة البريد الأردني

قامت الهيئة خلال العام ٢٠٠٧ بمراجعة بعض المواضيع التي تتعلق بتسعير الخدمات البريدية الحصرية الممنوحة لمشغل البريد العام وتم إبداء عدد من الملاحظات عليها، وذلك في إطار التعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جهودها لخصصة شركة البريد الأردني.

٥-٥ مراقبة أداء مشغل البريد العام

واصلت الهيئة خلال العام ٢٠٠٧ مراقبة أداء مشغل البريد العام (شركة البريد الأردني) من خلال القيام بزيارات تفتيشية لمبنى الشركة الرئيسي ولعدد من المكاتب البريدية، حيث تم خلالها الاطلاع بصورة مباشرة على تطبيق نظام محاسبة التكاليف المعتمد لدى الشركة. هذا وتعمل الهيئة كذلك على مراقبة أداء مشغل البريد العام من خلال التقارير المقدمة من قبلها والتي تبين مدى التزام شركة البريد الأردني ببنود عقد الأداء.





التطوير المؤسسي

٦. التطوير المؤسسي

تعمل برامج التطوير التي يتم تصميمها وتنفيذها من قبل الهيئة على تعزيز الأداء الكلي والفردى، وتسهم في تحسين العلاقات بين الإدارة والموظفين، بالإضافة إلى مساعدة الكادر الوظيفي على شغل الأدوار الحالية وتأهيلهم لتلبية الاحتياجات المستقبلية للهيئة، لذا حرصت الهيئة خلال عام ٢٠٠٧ على تطبيق برامج التطوير المؤسسي وبناء القدرات، والتي تشمل:

• برنامج توجيه الموظف الجديد

دأبت الهيئة على تنفيذ برنامج توجيه الموظفين الجدد، حيث عقدت خلال عام ٢٠٠٧ برنامجين، وستواصل الهيئة عقد برامج التوجيه خلال الأعوام القادمة.

إن التعريف والتوجيه الفعال للموظفين الجدد في الهيئة لدى استلامهم مواقعهم الوظيفية يشكل أساساً متيناً لعملية تحقيق النجاح وتعزيز علاقات العمل لاحقاً، حيث إن المواجهة الأولى بين الموظف والهيئة يجب أن تخلق لديه انطباعات إيجابية عن الهيئة بشكل عام وطبيعة العمل، إذ تعتبر الأيام الأولى في عمره الوظيفي البوابة التي يدخل عبرها إلى عالم العمل الجديد.

• برنامج الموظف المثالي

يعد برنامج الموظف المثاليبادرة إيجابية استحدثتها الهيئة بهدف تشجيع وحث موظفي الهيئة على الارتقاء بأدائهم الوظيفي والتقدم فيه إلى أفضل المستويات، إلى جانب خلق بيئة تنافسية بين الموظفين لرفع مستوى أدائهم، حيث تم اختيار موظف من كل فئة من فئات البرنامج الثلاث- فئة أفضل موظف قيادي/إشرافي، فئة أفضل موظف تنفيذي، وفئة أفضل موظف فني/خدمات مساندة- كل ثلاثة أشهر وتكرمه وفقاً لعدد من المعايير المهنية الشفافة.

• برنامج الدائرة المتميزة

يهدف هذا البرنامج إلى توفير مرجعية وأسس معيارية لقياس مدى التقدم والتطور في أداء الدوائر من ناحية إدارية وإجرائية وبشكل دوري، وإلى تعزيز التنافسية الإيجابية بين الدوائر عن طريق نشر الوعي بمفاهيم الأداء المتميز والجودة والإبداع والقيم المؤسسية، وإلى المساهمة في تجذير ثقافة التميز في الأداء لدى العاملين في دوائر الهيئة للوصول إلى الممارسات الدولية المثلى من خلال توفير بيئة تساعد على خلق هذه الثقافة.

وقد أعلنت الهيئة في حفل خاص عن فوز الدائرة التنظيمية للمرة الثانية على التوالي بلقب الدائرة المتميزة لعام ٢٠٠٧.

• التدريب

تعزز برامج تدريب الموظفين المعدة والمنفذة بشكل كفؤ الأداء المؤسسي والفردى، كما تزيد من إنتاجية الموظفين وتساعد على ضمان الرضا الوظيفى بشكل مستمر. وقد استمرت الهيئة كسابق عهدتها على وضع الخطط التدريبية لموظفيها سواء داخل أو خارج المملكة، ويبين الجدول التالي المشاركات والفعاليات والبرامج التدريبية الداخلية والخارجية التي قامت الهيئة بالمشاركة بها خلال عام ٢٠٠٧:

• المشاركة في الفعاليات الخارجية

اسم المشاركة	عدد المشاركين	اسم الدولة
مؤتمر بعنوان «Interconnection 2007»	٢	هنغاريا
جلسات نقاش ثنائية للتباحث حول بعض الأمور التنظيمية	٢	مصر
اجتماع «Meeting of ITU Study Group12- Performance & Quality of Service»	١	سويسرا
المؤتمر الثاني لرؤساء الهيئات التنظيمية لدول EU و MEDA ومناقشة الجولة الثانية من الأدلة الاسترشادية	٢	ايطاليا
ورشة العمل «International Roaming»	١	بلجيكا
ندوة بعنوان «Rural Connectivity»	١	الولايات المتحدة الأمريكية
الملتقى العربي الأول لتبادل الخبرات حول الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في توفير الخدمات للمعاقين	١	مصر
ورشة عمل منظمة التجارة العالمية حول توسيع تجارة تكنولوجيا المعلومات	١	سويسرا
زيارة ميدانية «eService and Broadband»	١	هولندا
مؤتمر بعنوان «Regulatory Cost Modeling & Accounting in Telecoms»	٣	التشيك
اجتماع «ITU World Telecommunication/ICT Indicators (WTI)»	١	سويسرا
ورشة عمل حول «Financial Modeling»	١	ايطاليا

اسم الدولة	عدد المشاركين	اسم المشاركة
البحرين	١	ورشة عمل حول حقوق الملكية الفكرية في الإرسال المرئي والمسموع والممارسات الفعالة لإنفاذ قوانين مكافحة القرصنة
هنغاريا	٢	ورشة عمل «NATP-II Workshop Dispute Resolution»
الدنمارك	١	ورشة عمل «NATP-II Workshop on appeal systems in Copenhagen»
مصر	٦	الاجتماع التاسع لفريق العمل العربي الدائم للطيف الترددي
سويسرا	٥	الاجتماع التحضيري لمؤتمر «World Radio Communication Conference 2007 WRC07»
سويسرا	٦	مؤتمر «World Radio Communication Conference 2007 WRC07»
سويسرا	٢	مؤتمر جمعية الاتصالات الراديوية 2007 (RA-07)
سوريا	٥	الاجتماع العاشر للفريق العربي الدائم للطيف الترددي
هولندا	١	ورشة العمل بعنوان «Spectrum Management»
تركيا	١	الاجتماع التحضيري بخصوص إنشاء الشبكة الأوروبية المتوسطة
سويسرا	١	مؤتمر تنمية الاتصالات ITU Study Group 1
الإمارات	١	مؤتمر بعنوان «Telecom Regulatory Panel in Dubai ISS World Conference»
الإمارات	١	مؤتمر بعنوان «7th Annual Global Symposium for Regulators»
البحرين	١	اجتماع المنطقة العربية حول «التناغم بين الإطار التنظيمي وأسواق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات»
٥١		مجموع المشاركات الخارجية

المشاركة في الدورات التدريبية الخارجية

اسم المشاركة	عدد المشاركين	اسم الدولة
دورة تدريبية بعنوان «Numbering Master Class»	٢	المملكة المتحدة
دورة تدريبية بعنوان «Managing Effectively in the Changing Telecommunications Environment»	١	الولايات المتحدة الأمريكية
دورة تدريبية بعنوان «Passing Along knowledge and skills: building training & presentation»	١	الولايات المتحدة الأمريكية
دورة تدريبية بعنوان «Introduction to the IP Multimedia Subsystems, Building Mobile Wireless Networks-Overview, Protecting the Internet»	٢	الولايات المتحدة الأمريكية
دورة تدريبية بعنوان «Mobile Broadband “The Wireless Broadband Revolution”: WiFi & WiMAX in the Global Market Place»	١	الولايات المتحدة الأمريكية
دورة تدريبية بعنوان «Multimedia Terminals Systems & Applications»	١	سويسرا
دورة تدريبية حول عدد من القضايا التنظيمية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٣	الولايات المتحدة الأمريكية
المهارات المتكاملة في إدارة شؤون الموظفين والتطوير الإداري	١	مصر
مهارات ربط المسار التدريبي بالمسار الوظيفي	١	مصر
دورة تدريبية بعنوان «Certified Ethical Hacker»	٢	الإمارات
دورة تدريبية بعنوان «Liberalized Telecom Market»	١	السويد
التخطيط الاستراتيجي للعلاقات العامة والإعلام	٢	تركيا
الاستراتيجيات المتقدمة في تدقيق ومراجعة الحسابات المالية وفق المعايير الدولية	٢	دبي
مهارات إعداد الخطط المالية المستقبلية وقياس الأداء المالي	١	مصر
دورة تدريبية بعنوان «العقود الالكترونية»	١	مصر
دورة تدريبية بعنوان «Radio Frequency Spectrum Management, Spectrum Management in the Civil Sector»	٢	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٤		مجموع المشاركات الخارجية



• المشاركة في الفعاليات الداخلية

عدد المشاركين	اسم المشاركة
١	المؤتمر السنوي الرابع لاندماج وسائل الإعلام والاتصالات
١	اليوم العلمي الهندسي الرابع / الجامعة الهاشمية
١	ورشة عمل حول موضوع فض المنازعات
٣	مؤتمر «التميز في استثمار الموارد البشرية»
٤	ورشة عمل حول «إعداد مشروع الموازنة ضمن الإطار المالي متوسط المدى للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ وتطبيق منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج»
١	ورشة عمل خاصة باتفاقية الشراكة الإستراتيجية مع شركة مايكروسوفت
١	ورشة العمل حول الإستراتيجية الوطنية للسياسة التجارية
٢	ورشة عمل شاملة للتأهيل لامتحان مهنة المحاسبة القانونية شاملة على (تدقيق ومعايير تدقيق دولية/ محاسبة ومعايير محاسبة دولية/ محاسبة إدارية وتكاليف/ ضرائب وتشريعات)
١٤	مجموع المشاركات الداخلية

• المشاركة في الدورات التدريبية الداخلية

عدد المشاركين	اسم المشاركة
١	دورة تدريبية في الكتابة الفنية
١	دورة تدريبية في «Cisco Voice over IP»
٣	التميز في خدمة العملاء وفن التعامل مع الجمهور والمراجعين
١	دورة تدريبية عن بعد: حل المنازعات في قطاع الاتصالات
١	دورة تدريبية «CCNA»
١	دورة تدريبية عن بعد في موضوع: «الإدارة التنظيمية: النماذج المتباينة وتأثيرها على دور المنظم»
٣	دورة تدريبية «Professional Human Resources»
١	الحديث في إدارة شؤون الموظفين
١	تدريب على مقسم اريكسون نوع MD110
٣	دورة تدريبية حول المعايير الفنية الخاصة بالحكومة الالكترونية
٢	إدارة المشاريع
١	دورة تدريبية «MCTS Share Point Server 2007, Configuration»
٣	دورة تدريبية في السكرتاريا المعاصرة والإدارة الفعالة
١	دورة تدريبية «Project Feasibility Analysis & Preparation»
١	التحليل المالي وفق التعديلات الحديثة للمعايير الدولية
١	دورة طباعة
١	المهارات المتقدمة في إدارة أعمال المكاتب والسكرتاريا باستخدام الحاسوب
١	دورة في المهارات القيادية



عدد المشاركين	اسم المشاركة
٣	تنمية مهارات العاملين في مجال الشراء الحكومي والتخزين
١	دراسات الجدوى الاقتصادية من وجهة نظر تطبيقية
٢	تطبيقات قانون الضمان الاجتماعي والتعديلات المقترحة
٢	المراسلات التجارية باللغتين العربية والإنجليزية
٣	دورة تدريبية حول تطبيقات WiMAX
٤	نظم المعلومات الجغرافية GIS وإدارة الخرائط الرقمية
١	دورة تدريبية «MCSE 2003 Track Security»
١	دورة تدريبية «Microsoft Certified Technology Specialist»
١	دورة تدريبية «MCTS: SQL Server 2005»
١	مهارات إعداد وكتابة التقارير والمذكرات الإدارية النموذجية
٤٦	مجموع المشاركات الداخلية



• التأهل لجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية

تم خلال العام ٢٠٠٧ اختيار الهيئة لتكون ضمن الوزارات والمؤسسات المشاركة على سبيل التأهيل في الدورة الرابعة لجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، حيث بدأت الهيئة التحضير والاستعداد للتنافس للحصول على مراكز متقدمة ضمن المعايير الخمسة للجائزة والتي تعزز دور القطاع العام في خدمة المجتمع الأردني بكافة قطاعاته ومجتمع الاستثمار، عن طريق نشر الوعي بمفاهيم إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز وإبراز الجهود المتميزة لمؤسسات القطاع العام وعرض إنجازاتها في تطوير أنظمتها وخدماتها.

• إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للهيئة

يهدف اطلاق كافة الجهات المهتمة والباحثين على آخر المستجدات في القطاع، أطلقت الهيئة في العام ٢٠٠٧ الموقع الإلكتروني بجلته الجديدة (www.trc.gov.jo)، حيث احتوى الموقع من خلال صفحاته المتخصصة على كافة المعلومات والإحصائيات والوثائق الاستشارية والقرارات والتعليمات التنظيمية والتي يسهل الرجوع إليها عند الحاجة.

• التدقيق على الشفافية التشغيلية في الهيئة

قامت الهيئة بإعداد برنامج لتقييم مستوى الشفافية التشغيلية بحيث تضمن البرنامج منهجية منظمة لتقييم العوامل الأساسية التي من خلالها يمكن قياس مستوى الشفافية التشغيلية الحالي في الهيئة لضمان حصول جميع المرخصين على معاملة متكافئة دون أي تمييز. وقد تم العمل على التدقيق على مستوى الشفافية في الهيئة وفق هذا البرنامج وتم توزيع استبيانات خاصة بالتقييم للموظفين والمرخص لهم وتحليل نتائج هذه الاستبيانات ومن ثم إعداد التقرير النهائي، وقد تضمن التقرير بعض التوصيات اللازمة لتحسين مستوى الشفافية التشغيلية والتي يتوجب العمل عليها من قبل دوائر الهيئة المختلفة.



• برنامج دعم إصلاح هيئات التنظيم والتخاضية

تنفيذاً لبرنامج دعم تطوير هيئات التنظيم والتخاضية الممول من قبل المفوضية الأوروبية، قامت الشركة الاستشارية المعنية (Eurostrategies) بمساعدة الهيئة في تطوير الإجراءات والتعليمات التنظيمية لتمكين من تنفيذ التزاماتها بكفاءة وفعالية، والتركيز على تطوير وتحسين خبرات موظفي الهيئة في المجالات الفنية، الاقتصادية، التنظيمية، المالية، والإدارية.

حيث ساهم الخبراء الممولون من قبل المفوضية الأوروبية خلال العام ٢٠٠٧ في تحليل المهارات والاحتياجات التدريبية لموظفي الهيئة، إضافة إلى تقديم المساعدة الفنية في مجالات متعددة منها: المساعدة في شراء برنامج تطبيقات الأنظمة المحوسبة المتكاملة، والمساعدة في شراء نموذج (LRIC) لاحتساب تكلفة الربط البيئي لشبكات الثابت والخلوي، وتطوير سياسة الطيف الترددي فيما يتعلق بالتخطيط والاستخدام، ودراسة إمكانية تنظيم تجزئة مكونات الدارة المحلية والمشاركة في البنية التحتية (LLU)، وتطوير الإجراءات المتعلقة بعروض الأسعار والخدمات، بالإضافة إلى المساعدة في اختيار أسلوب احتساب تكلفة رأس المال المرجح (WACC) لمشغلي الاتصالات.



خطة العمل التنفيذية للهيئة للعام ٢٠٠٨

٧. خطة العمل التنفيذية للهيئة للعام ٢٠٠٨

في مجال إدارة الطيف الترددي

١	إعداد ونشر سياسة الطيف الترددي وذلك بالتنسيق مع المعنيين في هذا المجال، حيث سيتم إعداد تلك السياسة ونشرها للاستشارة العامة قبل إقرارها بشكلها النهائي.
٢	البدء بمراجعة وتعديل طلبات وإجراءات تراخيص الطيف الترددي وإجراءات ومواصفات الموافقة للمحطات الراديوية لضمان الاستخدام الأمثل للطيف الترددي ومواكبة التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات الراديوية.
٣	البدء بإعداد ونشر الخطة الوطنية لتخصيص الترددات، وذلك من خلال إعداد مخطط لكل نوع من أنواع الخدمات وحسب النطاق الترددي، والتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة بهذا الخصوص.
٤	تنفيذ كافة الإجراءات المتعلقة بوضع ونشر خطة وتعليمات لترددات خدمات الجيل الثالث وما بعده.
٥	تعديل ووضع تعليمات وإجراءات ومتطلبات استخدام الترددات لنطاقات مختلفة، وذلك بالاعتماد على الإجراءات الدولية المعتمدة لهذه الغاية.
٦	تنفيذ كافة الإجراءات المتعلقة بانجاز ونشر تعليمات إنشاء المواقع الراديوية وفقاً لسياسة الحكومة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد، بحيث تتضمن التعليمات المقترحة بنود تتعلق بتشجيع المشاركة في المرافق، مثل أبراج الاتصالات المتنقلة.
٧	وضع متطلبات وإجراءات المحطات الأرضية الساتلية وخاصة (VSAT).
٨	تنسيق الترددات مع الدول المجاورة.
٩	شراء أجهزة فحص ومراقبة ترددات متطورة.

في مجال الشؤون التنظيمية

١	تشجيع جهات جديدة للحصول على رخص والاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال تحديد وإزالة معيقات الدخول إلى سوق الاتصالات.
٢	مراجعة وتعديل التعليمات المتعلقة بمنح الرخص الفردية والفئوية وشروط وأنواع الرخص.
٣	المساهمة في زيادة انتشار خدمة النفاذ إلى الانترنت عريض النطاق ومعالجة عوائق انتشار الخدمة وتحسين القدرة الشرائية لها.
٤	استكمال الدراسة الشاملة حول سوق الاتصالات بهدف اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز المنافسة وإزالة أية محددات أو قيود على المرخصين أو على الخدمات المقدمة منهم وبالأخص في قطاع الاتصالات المتنقلة، وإعادة تصنيف المشغلين حسب تعليمات حماية المنافسة.
٥	متابعة الإجراءات اللازمة لترخيص شركة البريد الأردني، من خلال إعداد الإطار العام والجدول الزمني لترخيص الشركة بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
٦	جعل الهيئة مركزاً فنياً وتنظيماً متميزاً يواكب التطورات التكنولوجية الحديثة من خلال تأسيس برنامج لتبادل المعلومات مع الشركات المصنعة ومزودي الخدمات والمشغلين والمؤسسات التعليمية، وتفعيل مذكرات التفاهم وفتح قنوات الاتصال مع هيئات التنظيم العربية والأجنبية، وتأسيس برامج لأنشطة تدريبية في المواقع مع مشغلي الاتصالات.
٧	إنشاء مركز محوسب لأتمتة عملية تلقي وإدارة شكاوى واستفسارات المستفيدين من خدمات الاتصالات.
٨	الانتهاء من حملة توثيق المعلومات الثبوتية للخطوط الخلوية المدفوعة مسبقاً.
٩	إعداد تعليمات فصل مكونات الدارة المحلية والمشاركة في البنية التحتية بهدف تحفيز المزيد من المنافسة التي تعتمد على «أساس الخدمات».



في مجال الشؤون الفنية

١	تحديث خطة التقييم الوطنية وتعليمات حجز وتخصيص الأرقام والرموز والمجموعات الرقمية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
٢	تطوير وإدامة قاعدة البيانات الخاصة بالتقييم (السجل الوطني للتقييم) لتتضمن كافة المعلومات ذات العلاقة وتوفير نظام استعمال للقاعدة يتميز بالسهولة والشمولية وربطه بموقع الهيئة الإلكتروني.
٣	تحديث المواصفات الفنية لأجهزة الاتصالات وذلك حسب توصيات المعهد الأوروبي للتقييم لأجهزة الاتصالات الطرفية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
٤	تطبيق مشروع قابلية نقل الأرقام، وذلك بعد مراجعة وتعديل التعليمات ذات العلاقة ودراسة الوضع القانوني وإعادة دراسة حيثيات الحل الفني المعتمد ومبادئ التكاليف.
٥	تطبيق تعليمات اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل.
٦	تطبيق الإطار التنظيمي لمراقبة جودة خدمات الاتصالات، وذلك من خلال القيام بحملات قياس ومراقبة جودة الخدمة وإجراء مسح لقياس رضا المستهلكين والبدء بتطبيق إجراءات تقديم تقارير الجودة من المرخصين ونشرها.

في مجال الشؤون القانونية

١	تنفيذ كافة الإجراءات المتعلقة بفض المنازعات بين المرخصين وذلك وفقاً لتعليمات فض المنازعات التي أقرتها الهيئة في العام ٢٠٠٦.
٢	إعداد مقترحات مقدمة من قبل الهيئة للحكومة لإنشاء جهة مستقلة تكمن مهمتها في التوسط وفض المنازعات بين المستهلكين ومزودي خدماتهم.
٣	متابعة التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بخصوص القيام بالمراجعات الدورية للتشريعات المنظمة لقطاع الاتصالات والقطاعات الأخرى ذات العلاقة.
٤	إعداد دراسة تتناول إمكانية إتاحة التحكيم كآلية لفض المنازعات في الحالات المناسبة بين الهيئة والمرخص لهم.
٥	العمل مع الحكومة بهدف تعزيز سلطات الهيئة التنفيذية لتطبيق أحكام القانون وتزويدها بمجموعة من السلطات التنفيذية الأكثر مرونة بهدف ضمان المزيد من الامتثال لقرارات الهيئة.

في مجال الشؤون الاقتصادية

١	إجراء دراسة مراجعة السوق
٢	إصدار التعليمات المتعلقة بآلية التعامل مع العروض والأسعار والخدمات.
٣	إصدار تعليمات أسس احتساب كلفة رأس المال (WACC) والبدء بتطبيقها.
٤	البدء بإجراءات إصدار تعليمات لتنظيم أسعار التجزئة (Retail Price Regulation).
٥	إصدار تعليمات لجمع البيانات والمعلومات من المرخص لهم.
٦	البدء بإجراءات إصدار تعليمات لفصل الحسابات (Account Separation) وحسابات التكلفة (Cost Accounting).
٧	إصدار أسس لتحديد أسعار الخدمات الحصرية لشركة البريد الأردني.
٨	وضع إطار عمل (مذكرة تفاهم) يشكل الأساس لعلاقة تكاملية بين الهيئة ووزارة الصناعة والتجارة/ مديرية المنافسة في مجال حماية المنافسة ووضع السياسات المتعلقة بالمنافسة.
٩	البدء بتطوير وتطبيق نماذج الكلف المتزايدة على المدى الطويل (LRIC) للمشغل الثابت ومشغلي الهواتف المتنقلة.
١٠	إجراء دراسة لحصر مستخدمي الانترنت ونسب الانتشار في المملكة.



في مجال التطوير المؤسسي والموارد البشرية

١	تطوير برامج البناء المؤسسي، وذلك من خلال تطوير وتحديث برامج التقييم، وتحديث إجراءات العمل في الهيئة، وتنفيذ مشروع الأنظمة المحوسبة المتكاملة.
٢	تنفيذ ما ورد في المحاور المتعلقة بالترشح لجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي.
٣	بناء قدرات الموارد البشرية من خلال تحديد الاحتياجات التدريبية والعمل على ضمان تفعيل المكتسبات التدريبية في بيئة العمل.
٤	تعزيز الشفافية التشغيلية للهيئة، وذلك من خلال مواصلة تنفيذ مهمة التدقيق على الشفافية التشغيلية في الهيئة والاطلاع على التجارب العالمية المتبعة في هذا المجال.

في مجال الاتصال والاعلام

١	إطلاق حملات إعلامية وتوعويه متخصصة تتناول عدد من القضايا ذات العلاقة بعمل الهيئة مثل: حملة توثيق بيانات الخطوط الخلوية المدفوعة مسبقا، ونشر الوعي العام بآلية تلقي الشكاوى ومتابعتها، ودور الهيئة في تنظيم قطاع البريد، وإطلاق حملة حول خدمات التكاليف المضافة.
٢	عقد ورشة عمل متخصصة حول إدارة الطيف الترددي بمشاركة أعضاء شبكة الهيئات العربية لتنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات خلال شهر آذار من العام ٢٠٠٨.



الحسابات الختامية للهيئة للعام ٢٠٠٧

٨. الحسابات الختامية للهيئة للعام ٢٠٠٧

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
هيئة ذات استقلال مالي وإداري
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

بيان أ

الميزانية العمومية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

الموجودات	٢٠٠٧	٢٠٠٦
الموجودات المتداولة	دينار أردني	دينار أردني
نقد ونقد معادل	٨,٢١٧,١٤٢	١٠,٩٣٩,٢١٥
إيرادات مستحقة	٤٥,٥٧٧,٦٠٥	٣٩,٥٦٧,٨٩٠
ذمم مدينة وأرصدة مدينة اخرى	٤,٧٢٦,٤١٠	٤,٦٢٧,٠٧٨
مستودعات	٤٣,٣٨٦	٤٣,٠٤٦
عطاءات وقرارات إحالة غير موردة	٣٠,٦٧١	-
مجموع الموجودات المتداولة	<u>٥٨,٥٩٥,٢١٤</u>	<u>٥٥,١٧٧,٢٢٩</u>
الموجودات غير المتداولة		
عطاءات وقرارات إحالة غير موردة	٤,٨٩١,٤٠٥	٤,٩٣٠,٦٠٣
ممتلكات وآلات ومعدات	٢,٩٠٣,٩٢٠	٧٨٨,٧٦١
مجموع الموجودات غير المتداولة	<u>٧,٧٩٥,٣٢٥</u>	<u>٥,٧١٩,٣٦٤</u>
مجموع الموجودات	<u>٦٦,٣٩٠,٥٣٩</u>	<u>٦٠,٨٩٦,٥٩٣</u>

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
هيئة ذات استقلال مالي وإداري
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

بيان أ

الميزانية العمومية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

المطلوبات والوفر المحتفظ به	٢٠٠٧	٢٠٠٦
المطلوبات المتداولة	دينار أردني	دينار أردني
إيرادات مقبوضة مقدما	٥٥٢,٤٢٠	١,٩٦٠,٥٩٠
إيرادات رخص وترددات غير متحققة	٣٢,٨٣٢	٥٤,٩٦٣
ذمم دائنة	٤,٠٦٩,٦٢٢	٦,١٤٩,٨٧٩
أمانات	٣٦٧,٥١٧	٤٤٧,٠٩٦
مخصص أمانات لشراء أجهزة حاسوب، برامج، أثاث، تجهيزات مكتبية ومبنى الهيئة	٤,٠٧٥	٣٥,٠٠٠
مجموع المطلوبات المتداولة	٥,٠٣٦,٤٦٦	٨,٦٤٧,٥٢٨
الوفر المحتفظ به	٦١,٣٦٤,٠٧٣	٥٢,٢٤٩,٠٦٥
مجموع المطلوبات والوفر المحتفظ به	٦٦,٣٩٠,٥٣٩	٦٠,٨٩٦,٥٩٣



هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
هيئة ذات استقلال مالي وإداري
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

بيان ب

بيان الدخل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
الإيرادات	دينار أردني	دينار أردني
الإيرادات	٦٤,٤٩٢,٣٢٤	١٣٩,٥٥٠,٠٣٠
إيرادات أخرى	٢,٦٥٣,٤٥٢	١,٢١٠,٩٢٦
إيرادات منحة الإتحاد الأوروبي	٦٦١,١٠١	٥٤٨,١١٦
إيرادات منحة NATP II	-	٧٢,٥٤٠
مجموع الإيرادات	<u>٦٧,٨٠٦,٨٧٧</u>	<u>١٤١,٣٨١,٦١٢</u>
النفقات		
نفقات تشغيلية	(٢,٢٩٢,٩٩٠)	(٢,٠٢٤,٣٤٤)
نفقات تحويلية	(٣٧٩,١٩٩)	(٣١٣,٤٨١)
مصاريف منحة الإتحاد الأوروبي	(٦٦١,١٠١)	(٥٤٨,١١٦)
مصاريف منحة NATP II	-	(٧٢,٥٤٠)
مجموع النفقات	<u>(٣,٣٣٣,٢٩٠)</u>	<u>(٣,٩٥٨,٤٨١)</u>
وفر السنة	<u>٦٤,٤٧٣,٥٨٧</u>	<u>١٣٨,٤٢٣,١٣١</u>

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
هيئة ذات استقلال مالي وإداري
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

بيان ج

بيان التخيرات في الوفر المحتفظ به للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
	دينار أردني	دينار أردني
الوفر المحتفظ به في بداية السنة	٥٢,٢٤٩,٠٦٥	٣٧,٢٥٣,٧٩٦
وفر السنة	٦٤,٤٧٣,٥٨٧	١٣٨,٤٢٣,١٣١
مبالغ محولة لوزارة المالية	(٥٥,٣٨٩,٥٠٤)	(١٢٣,٥٠٠,٠٠٠)
المحول من مخصص أمانات لشراء أجهزة حاسوب، برامج، أثاث، تجهيزات مكتبية ومبنى الهيئة	٣٠,٩٢٥	٧٢,١٣٨
الوفر المحتفظ به في نهاية السنة	<u>٦١,٣٦٤,٠٧٣</u>	<u>٥٢,٢٤٩,٠٦٥</u>

لا يعتبر كامل رصيد الوفر المحتفظ به أعلاه وفرا نقديا حيث يوجد من ضمنه مبالغ تمثل إيرادات تخص عام ٢٠٠٧ وتتعلق بحصة الهيئة من عوائد التشغيل للشركات المرخصة وتستحق القبض خلال عام ٢٠٠٨.



هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
هيئة ذات استقلال مالي وإداري
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

بيان د

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	دينار أردني	دينار أردني
الوفر	٦٤,٤٧٣,٥٨٧	١٣٨,٤٢٣,١٣١
تعديلات ل: استهلاكات	٢١٤,١١٥	١٤٣,٧٣١
مخصص أمانات لشراء أجهزة حاسوب، أثاث، تجهيزات مكتبية ومبنى الهيئة	-	(١٩,٥٠١)
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
إيرادات مستحقة	(٦,٠٠٩,٧١٥)	(٥,٤٥٧,٠٤١)
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	(٩٩,٣٣٢)	(١,٠٢٦,٧٤٠)
مستودعات	(٣٤٠)	(٥,٦٣٢)
إيرادات مقبوضة مقدما	(١,٤٠٨,١٧٠)	(٩٠٢,٣٧١)
إيرادات رخص وترددات غير متحققة	(٢٢,١٣١)	(٢٠٨,٨١٨)
ذمم دائنة	(٢,٠٨٠,٢٥٧)	٤,٦٤٤,٦٥٣
أمانات	(٧٩,٥٧٩)	(٢,٣٥٠,٢٩٧)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية	٥٤,٩٨٨,١٧٨	١٣٣,٢٤١,١١٥

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
هيئة ذات استقلال مالي وإداري
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
عطاءات وقرارات إحالة غير موردة	٨,٥٢٧	(٤,٩٣٠,٦٠٣)
شراء ممتلكات وآلات ومعدات	<u>(٢,٣٢٩,٢٧٤)</u>	<u>(١٣٢,٥٠٨)</u>
صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية	<u>(٢,٣٢٠,٧٤٧)</u>	<u>(٥,٠٦٣,١١١)</u>
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
مبالغ حوّلت لوزارة المالية	<u>(٥٥,٣٨٩,٥٠٤)</u>	<u>(١٢٣,٥٠٠,٠٠٠)</u>
صافي النقد من الأنشطة التمويلية	<u>(٥٥,٣٨٩,٥٠٤)</u>	<u>(١٢٣,٥٠٠,٠٠٠)</u>
صافي التغير في النقد والنقد المعادل	<u>(٢,٧٢٢,٠٧٣)</u>	٤,٦٧٨,٠٠٤
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	<u>١٠,٩٣٩,٢١٥</u>	<u>٦,٢٦١,٢١١</u>
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	<u><u>٨,٢١٧,١٤٢</u></u>	<u><u>١٠,٩٣٩,٢١٥</u></u>





ملحق رقم ١ :

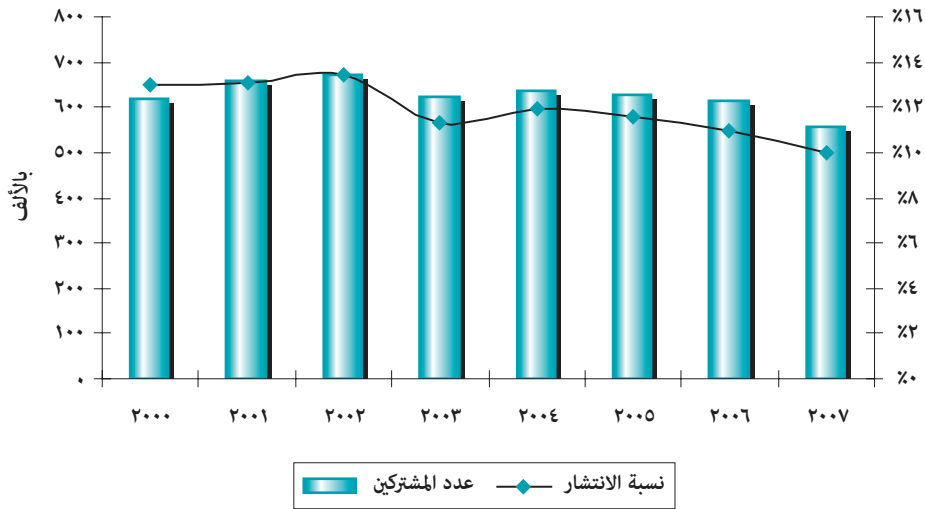
قطاع الاتصالات في المملكة/ حقائق وأرقام

قطاع الاتصالات في المملكة/ حقائق وأرقام

جدول رقم (١) يبين المؤشرات المتعلقة بخدمة الهاتف الثابت خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٠)

العام	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
عدد المشتركين (بالألف)	٦٢٠	٦٦٠	٦٧٤	٦٢٣	٦٣٨	٦٢٨	٦١٤	٥٥٩
نسبة الانتشار	%١٣	%١٣,١	%١٣,٤	%١١,٣	%١١,٩	%١١,٦	%١١	%١٠

عدد المشتركين ونسبة انتشار الهاتف الثابت
(٢٠٠٧ - ٢٠٠٠)



جدول رقم (٢) يبين المؤشرات المتعلقة بخدمة الهاتف الخليوي والراديو المتنقل خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٠)

العالم	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
عدد المشتركين (بالألف)	٣٨٩	٨٦٦	١٢٠٠	١٣٣٥	١٦٢٤	٣١٣٨	٤٣٤٣	٤٧٧٢
نسبة الانتشار	%٧,٧	%١٦,٧	%٢٢,٩	%٢٤,٢	%٣٠,٤	%٥٧	%٧٨	%٨٣,٣

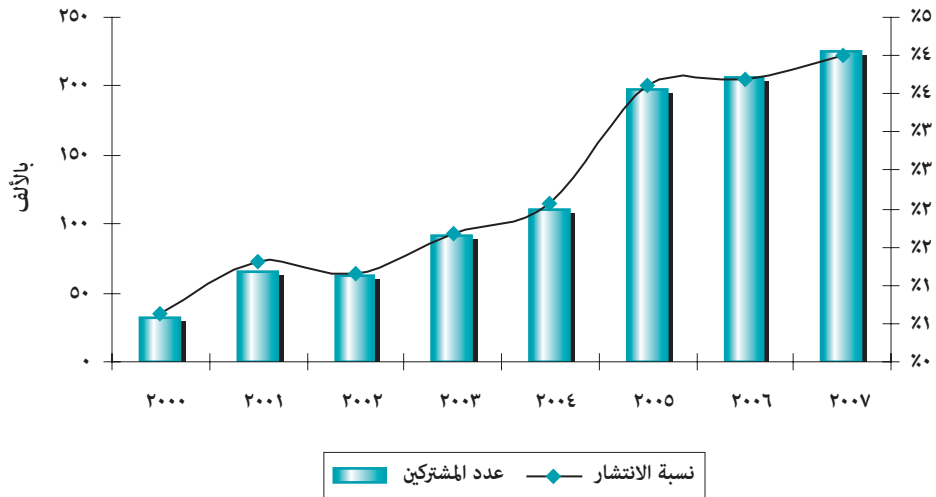
عدد المشتركين ونسبة انتشار الهاتف الخليوي والراديو المتنقل
(٢٠٠٧ - ٢٠٠٠)



جدول رقم (٣) يبين المؤشرات المتعلقة بخدمة الإنترنت خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٠)

العالم	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
عدد المشتركين (بالألف)	٣٢	٦٦	٦٢	٩٢	١١١	١٩٧	٢٠٦	٢٢٨
نسبة الانتشار	%٠,٦٣	%١,٣٢	%١,١٦	%١,٦٧	%٢,٠٧	%٣,٦	%٣,٧	%٤

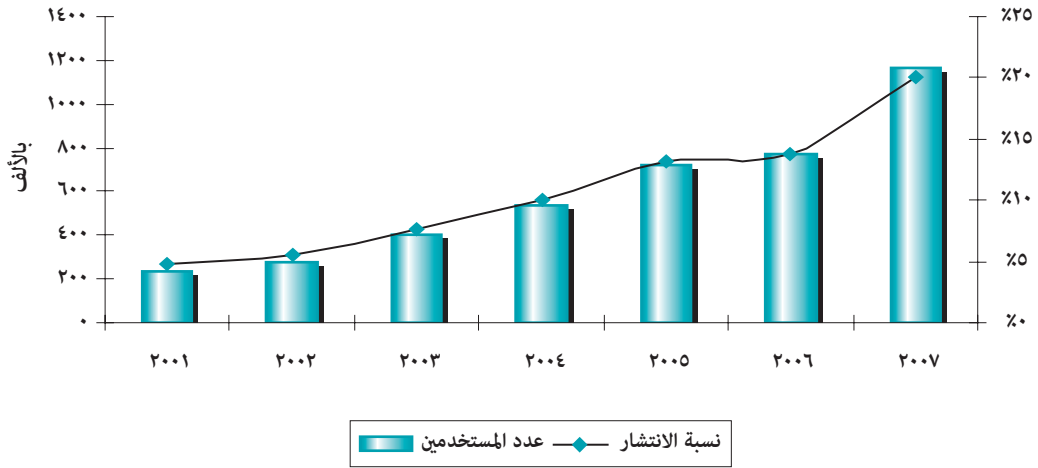
عدد المشتركين ونسبة انتشار خدمة الإنترنت
(٢٠٠٧ - ٢٠٠٠)



جدول رقم (٤) يبين المؤشرات المتعلقة بمستخدمي خدمة الإنترنت خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٧)

العام	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
عدد المستخدمين (بالألف)	٢٣٨	٢٧٩	٣٩٩	٥٣٧	٧٢٠	٧٧٠	١١٦٣
نسبة الانتشار	%٤,٨	%٥,٥	%٧,٧	%١٠	%١٣,٢	%١٣,٧	%٢٠

عدد المستخدمين ونسبة انتشار خدمة الإنترنت
(٢٠٠١ - ٢٠٠٧)

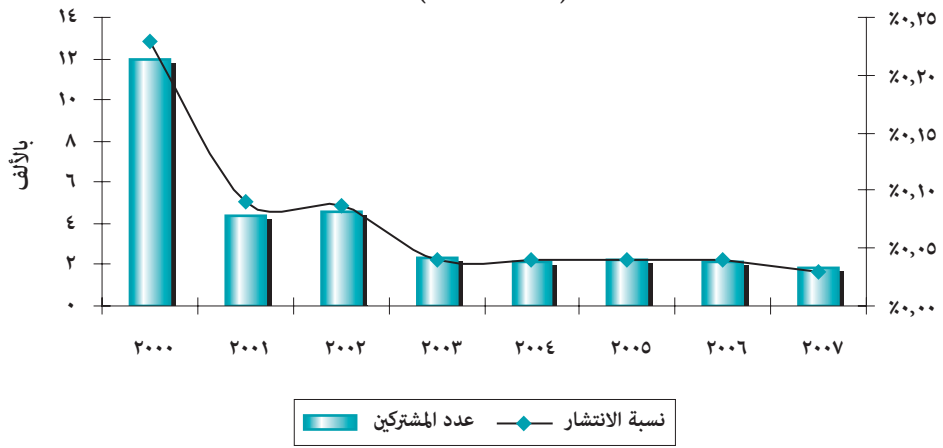


جدول رقم (٥) يبين المؤشرات المتعلقة بخدمة النداء الآلي خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٠)

العالم	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
عدد المشتركين (بالألف)	١٢	٤,٤	٤,٦	٢,٣	٢,١	٢,٢	٢,١	١,٨
نسبة الانتشار	%٠,٢	%٠,٠٩	%٠,٠٩	%٠,٠٤	%٠,٠٤	%٠,٠٤	%٠,٠٤	%٠,٠٣

عدد المشتركين ونسبة الانتشار لخدمة النداء الآلي

(٢٠٠٧ - ٢٠٠٠)



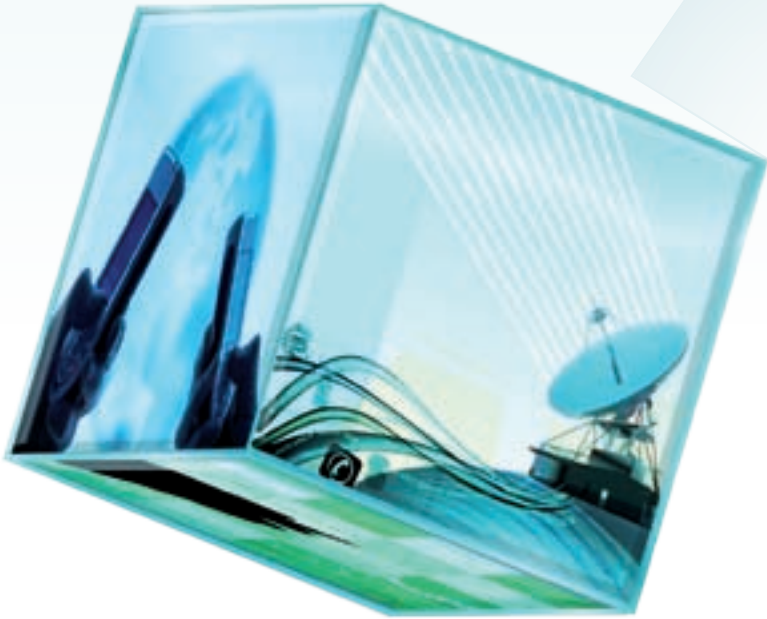
جدول رقم (٦) يبين تطور حجم الاستثمار في قطاع الاتصالات (٢٠٠٠-٢٠٠٧) بالمليون دينار

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	نوع الخدمة
١٢,٢	١٢,٧	١٢,٣	١٠	١١,٥	٣٨,٢	٩٠,١	٥٥,٧	الهاتف الثابت
٩٢,٥	١٣٨,٩	١٣٧	١٠٠,٣	٩١,٩	٩٣,٣	٨٩,٢	٩٢,٩	الهاتف الخليوي والراديو المتنقل
١١,١	٢,٣	٥,٦	٠,٧	١,٥	٣,٥	٥,٥	٤,٣	الانترنت
-	-	-	-	-	٠,٠٠٤	٠,١	٠,٠٢	النداء الآلي
٠,٥	١,٥	٠,٤	٠,٤	١,١	٢,٦	-	-	البطاقات الهاتفية المدفوعة مسبقاً
١١٦,٣	١٥٥,٤	١٥٥,٣	١١١,٤	١٠٦	١٣٧,٦	١٨٤,٩	١٥٢,٩٢	المجموع



جدول رقم (٧) يبين تطور عدد العاملين في قطاع الاتصالات (٢٠٠٠-٢٠٠٧) بالآلف

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	نوع الخدمة
٢٣٠٣	٢٤٣٢	٢٧٠١	٣٠٤٨	٣٦٦٣	٤٥٤٨	٤٧٩٢	٤٩٠٧	الهاتف الثابت
٢٢٨٣	٢٢٥١	٢١٢٤	١٦٤١	١٢٤٩	١١٦٨	١٠٤٤	٨٧٩	الهاتف الخليوي والراديو المتنقل
٤٩٨	٤١٥	٤٥٠	٣٥٣	٢٩٤	٤٠٨	٤٥٧	٣٧٠	الانترنت
٧	٩	٨	٨	١٠	١٧	٢٥	٤٤	النداء الآلي
١٢٨	٢٨٥	٤٢	٤٤	٣٥	٣٦	-	-	البطاقات الهاتفية المدفوعة مسبقاً
٥٢١٩	٥٣٩٢	٥٣٢٥	٥٠٩٤	٥٢٥١	٦١٧٧	٦٣١٨	٦٢٠٠	المجموع



ملحق رقم ٢:

شركات الاتصالات المرخصة حتى نهاية العام ٢٠٠٧

شركات الاتصالات المرخصة حتى نهاية العام ٢٠٠٧

رخص فردية *

#	اسم الشركة	الموقع الالكتروني
١	شركة الاتصالات الأردنية	www.jordantelecomgroup.com
٢	الشركة الأردنية للنداء الآلي	www.mirsal.com
٣	الشركة الأردنية لخدمات الهواتف المتنقلة	www.zain.com.jo
٤	شركة البتراء الأردنية للاتصالات المتنقلة	www.orange.jo
٥	شركة الجيل الجديد للاتصالات	www.xpress.jo
٦	شركة أمنية للاتصالات المتنقلة	www.umniah.com
٧	الشركة البحرينية الأردنية للتقنية والاتصالات	www.batelco.jo
٨	شركة تراسل للاتصالات	www.tarasol.jo
٩	شركة واي - ترايب لمتد - الأردن (اتكو كليرواير لمتد/الأردن سابقاً)	Email: usteityeh@gmail.com
١٠	شركة المنتشرة لتقنية الاتصالات والتكنولوجيا	Email: montashira@tarasol.net
١١	المؤاخاة للخدمات اللوجستية والاتصالات	www.xol.jo
١٢	الشركة الأردنية لخدمات الكيبل التلفزيوني والانترنت	www.jcs.jo
١٣	الأردن دبي للاتصالات والتكنولوجيا	
١٤	شعاع المدينة للاتصالات اللاسلكية	www.mabco.com.jo
١٥	شركة اكسليبريتر للاتصالات الأردن	E-mail: acc-jordan@acceleratorotech.com

رخص فئوية **

الموقع الالكتروني	اسم الشركة	#
www.jordantelecomgroup.com	شركة الاتصالات الأردنية	١
www.zain.com.jo	الشركة الأردنية لخدمات الهواتف المتنقلة	٢
www.orange.jo	شركة البتراء الأردنية للاتصالات المتنقلة	٣
www.xpress.jo	شركة الجيل الجديد للاتصالات (اكسبرس)	٤
www.asu.edu.jo	الشركة العربية الدولية للتعليم والاستثمار / جامعة العلوم التطبيقية الأهلية	٥
www.fastlinkdata.jo	الشركة الأردنية لخدمات تراسل المعطيات	٦
www.orange.jo	الشركة الأردنية لخدمات نقل البيانات	٧
www.tawasulnet.com	شركة التواصل لخدمات التراسل	٨
www.mec.com.jo	شركة الشرق الأوسط للاتصالات	٩
www.next.jo	شركة تقنية تبادل الشبكات	١٠
www.cyberia.jo	شركة شبكة الاتصالات الدولية	١١
www.info2cell.com	شركة الإمارات لتكنولوجيا المعلومات	١٢
	الشركة العالمية للخدمات الإعلامية والاتصالات	١٣
	الشركة العالمية للمواصلات السلكية واللاسلكية للطيران	١٤
www.primus.com.jo	شركة عبر الكمبيوتر للاتصالات	١٥



الموقع الالكتروني	اسم الشركة	#
www.ionet.com	الدقة للاستثمارات والتجارة الدولية	١٦
www.rj.com	الملكية الأردنية	١٧
www.tedata.net	الشركة المصرية الأردنية لنقل البيانات	١٨
	الشركة الأهلية لخدمات الاتصالات	١٩
www.viacloud.com	شركة فيا كلاود الأردن	٢٠
www.swiftel.com.jo	الشركة الأردنية العالمية للاتصالات السريعة	٢١
	وكالة رويترز للأبناء	٢٢
www.lasilkee.com	الشركة الواقعية للربط اللاسلكي	٢٣
	شركة الاتجاهات الرقمية للاتصالات	٢٤
	شركة بيلا للاتصالات	٢٥
	شركة جرس الأردن	٢٦
www.ammancall.com	شركة نداء عمان لخدمات الاتصالات	٢٧
	شركة كريستال للاتصالات	٢٨
	شركة الرؤيا الأردنية للاتصالات	٢٩
www.al-hussainitelecom.com	شركة علي الحسيني وشريكه	٣٠

الموقع الالكتروني	اسم الشركة	#
www.belljordan.jo	شركة عز الدين أبو صلاح وشريكه	٣١
www.sama.jo	شركة سما للاتصالات	٣٢
www.trak-link.com	الشركة الأردنية لإدارة وتتبع المركبات	٣٣
www.xerox.com.jo	الشركة العربية للأنظمة المكتبية	٣٤
	شركة سمر للاتصالات	٣٥
	شركة المدار لتكنولوجيا الاتصالات	٣٦
www.scsone.net	شركة سلام لحلول الاتصالات	٣٧
www.pentatelecom.com	شركة الخماسية للاتصالات	٣٨
	شركة زيادة وجاموس	٣٩
www.fte.com.jo	شركة الثابت للاتصالات والالكترونيات	٤٠
www.aldamj.com	شركة الدمج لحلول الاتصالات	٤١
www.saleemcom.com	شركة السليم للاتصالات	٤٢
	شركة وكالات العلامات التجارية	٤٣
	شركة أميرة للاتصالات	٤٤
www.tg.jo	شركة بوابة التقنيات لتقنيات الاتصالات والشبكات	٤٥



الموقع الالكتروني	اسم الشركة	#
www.redseatel.jo	شركة البحر الأحمر للاتصالات	٤٦
www.ur-talk.com	شركة كلام للاتصالات	٤٧
	شركة فراس الزيتون وشركاه	٤٨
www.splendor.net	شركة الرائع لخدمات الاتصالات	٤٩
www.aa-telecom.com	الشركة العربية الأمريكية للاتصالات	٥٠
	شركة البرج لحلول تكنولوجيا الاتصالات	٥١
	شركة شبكة زاجل العالمية للتكنولوجيا	٥٢

* الرخص الفردية

الحصول على رخص فردية مطلوب من جميع مشغلي شبكات الاتصالات العامة والتي يتم تشغيلها بغرض تقديم خدمات اتصالات عامة باستخدام موارد نادرة. والمقصود بالموارد النادرة هنا الطيف الترددي وحقوق استخدام المرافق العامة والأرقام الهاتفية من خطة الترخيم الوطنية، وتبلغ رسوم الحصول على هذا النوع من الرخص الفردية (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف دينار أردني.

** الرخص الفتوية

الحصول على رخص فتوية مطلوب من جميع مزودي خدمات الاتصالات العامة ممن لا يستخدمون موارد نادرة أو أولئك الذين تقرر الهيئة أن استخدامهم للموارد النادرة ليس له اثر ملموس على تلك الموارد. وتبلغ رسوم الحصول على هذا النوع من الرخص الفتوية (٣٠,٠٠٠) ثلاثين ألف دينار أردني.



ملحق رقم ٣:

شركات البريد المرخصة حتى نهاية العام ٢٠٠٧

شركات البريد المرخصة حتى نهاية العام ٢٠٠٧

مشغل البريد العام

الموقع الالكتروني	اسم الشركة	#
www.jordanpost.com.jo	شركة البريد الأردني	١

شركات البريد الخاص

الموقع الالكتروني	الفئة	اسم الشركة	#
www.danc-jordan.com	محلي *	شركة دي اند سي (ش.م.ل.) «أوف شور»	١
www.pinex.net	محلي	شركة الرواد لخدمات نقل البضائع	٢
www.alizzico.com	محلي	شركة العزة للبريد السريع	٣
	محلي	شركة مرسال لخدمات النقل والتوصيل	٤
www.wassellogistics.com	محلي	شركة واصل للتوزيع والخدمات اللوجستية	٥
	محلي	شركة أسامة الحجازين وشريكته	٦
www.aramex.com	دولي **	الشركة العربية الأمريكية للنقل الدولي السريع	٧
www.ups.com	دولي	شركة الخدمات الدولية للسياحة والسفر	٨
www.dhl.com	دولي	شركة دي اتش ال اوبرشينز ب.ف. الأردن للخدمات المحدودة المسؤولية	٩
www.tnt.com	دولي	شركة تي ان تي اكسبرس العالمية	١٠

الموقع الالكتروني	الفئة	اسم الشركة	#
www.fedex.com	دولي	شركة الصقر للنقل السريع	١١
www.skynet.com	دولي	الشركة العالمية المثلى لخدمات الشحن والوكالات الملاحية	١٢

* رخصة فئة محلي

وتخول المرخص له نقل البعثات البريدية الخاصة داخل المملكة.

** رخصة فئة دولي

وتخول المرخص له نقل البعثات البريدية الخاصة داخل المملكة وإلى خارجها.





ملحق رقم ٤ :

وثيقة السياسة العامة للحكومة ٢٠٠٧
(في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد)

وثيقة السياسة العامة للحكومة ٢٠٠٧ (في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد)

صادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٤٣٩٥ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ
٢٠٠٧/٥/٢٩

(١)	١- المقدمة*
(٢)	١-١ الإطار القانوني للسياسة العامة
(٣)	إن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (الوزارة)، بموجب الدستور وقانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته (قانون الاتصالات) وقانون الخدمات البريدية المؤقت رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته (قانون البريد)، مسؤولة عن قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في المملكة.
(٤)	كذلك تتحمل الوزارة مسؤوليات محددة في إعداد السياسة العامة لهذه القطاعات وعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها. تنص المادة ٣ من قانون الاتصالات على أن تتولى الوزارة إعداد السياسة العامة لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة. كما تنص المادة ٣ من قانون البريد أن تتولى الوزارة إعداد السياسة العامة لقطاع البريد.
(٥)	إن لإعداد وإصدار وثيقة السياسة العامة آثار هامة في توفير المعلومات اللازمة لأصحاب العلاقة في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد وكذلك للراغبين بالدخول إلى هذه القطاعات أو الاستثمار فيها. هذا بالإضافة إلى أن وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٧ لها أبعاد قانونية محددة، حيث أنها تحدد وتوضح السياق العام الذي يجب على الجهة المنظمة المستقلة، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات (الهيئة)، أن تتبناه لكي تتمكن من القيام بمهامها المطلوبة منها بموجب القانون.
(٦)	تنص المادة ٦ من قانون الاتصالات والمتعلقة بمهام ومسؤوليات الهيئة على ما يلي: «تنظيم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة وفقاً للسياسة العامة المقررة لضمان تقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمستفيدين بسوية عالية وأسعار معقولة وبما يحقق الأداء الأمثل لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات».

*تم إدراج العناوين المستخدمة في هذه الوثيقة لأسباب الملاءمة فقط فهي لا تضبط أو تؤثر على معنى أو بنية أي من الفقرات عناوين الفقرات المستخدمة في هذه الوثيقة هي توضيحية فقط ولا تؤثر على معنى أو بنية هذه الفقرات.

<p>وبناءً عليه، تهدف هذه الوثيقة إلى تزويد أصحاب العلاقة بالمعلومات اللازمة لهم، وكذلك إلى الوفاء بالالتزامات القانونية المترتبة على الوزارة في آن واحد.</p> <p>تُقرأ هذه الوثيقة بالاقتران مع قانون الاتصالات وقانون البريد وقانون توظيف موارد تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية المؤقت. إن هذه القوانين تتضمن تعريفاً للأدوار الخاصة لكل من الوزارة وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات (الهيئة)، التي تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري. ولا يقصد من محتوى هذه الوثيقة ما ينتقص من هذه الاستقلالية.</p> <p>ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٧ هذه، تستند إلى وثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد «وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٣»، وسوف تستبدلها وتحل مكانها بالمجمل. وعليه تكون هذه الوثيقة عند إقرارها من قبل مجلس الوزراء هي وثيقة السياسة العامة الوحيدة للحكومة في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد. ولا تُعتبر وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٣ بعد ذلك سارية المفعول. إلا أنه لا يقصد من وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٧ ما ينتقص من صلاحية أو يؤثر على أية قرارات أو إجراءات تنظيمية اتخذت خلال الفترة التي كانت فيها وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٣ نافذة المفعول. وتبعاً لذلك تبقى مثل تلك الإجراءات أو القرارات سارية المفعول.</p>	(٧)
<p>٢-١ الخلفية العامة</p>	(٨)
<p>قامت المملكة ومنذ العام ١٩٩٤ بإصلاحات تدريجية متعاقبة في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد.</p>	(٩)
<p>وفي العام ٢٠٠٣، وإدراكاً للدور الهام الذي تقوم به قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد، تبنت الحكومة وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٣. وحددت تلك الوثيقة عدد من الأهداف الهامة في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد.</p>	(١٠)
<p>تم تحقيق بعض الأهداف المحددة في وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٣. فعلى سبيل المثال، تم إنهاء الاحتكار الثنائي الذي كان قائماً آنذاك في القطاع الفرعي للاتصالات المتنقلة، و تم تحقيق الهدف المتمثل في استقطاب ٥٠٪ على الأقل من عدد السكان كمشتركين مباشرين في خدمات الهواتف المتنقلة يدفعون رسوم وحدة تقل عن الهدف المحدد في السياسة العامة ٢٠٠٣ (الذي حدد بتخفيض ٢٥٪ من الرسوم السائدة آنذاك)، وذلك خلال فترة تقل بكثير عن مدة العشر سنوات المحددة في وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٣. وعلاوة على ذلك، تم إنهاء الانفرادية القانونية لشركة الاتصالات الأردنية في القطاع الفرعي للاتصالات الثابتة مع نهاية عام ٢٠٠٤.</p>	(١١)
<p>إلا أنه لم يتم تحقيق بعض الأهداف الأخرى. وفي حين أن هنالك بعض الآثار على القطاع الفرعي للاتصالات الثابتة من مشغلي الاتصالات المتنقلة، إلا أن المنافسة في القطاع الفرعي للاتصالات الثابتة لم تتضح بعد. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في انتشار الهاتف المتنقل منذ العام ٢٠٠٣، تعتقد الحكومة أنه بالإمكان إجراء المزيد من تحسين استخدام خدمات الاتصالات المتنقلة في الأردن بالإضافة إلى مجموعة الخدمات المقدمة. ولا يزال مزودو خدمة الإنترنت يواجهون بواقع الحال احتكاراً فيما يخص الربط بالإنترنت كما أن مستويات انتشار الإنترنت والحواسيب الشخصية لا تزال متدنية نسبياً.</p>	(١٢)



<p>تبعاً لذلك، وبينما تعتقد الحكومة أن العديد من الأهداف المنصوص عليها في وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٣ لا تزال سارية، إلا أن هنالك حاجة لإعادة تركيز وتحديد الجهود من أجل ضمان التحقيق الفعال لتلك الأهداف من خلال وثيقة سياسة جديدة.</p>	(١٣)
<p>لقد اعتمدت الحكومة وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٧ بعد إجراء مشاورات مستفيضة مع أصحاب العلاقة وتقييم الوضع القانوني والتنظيمي الحالي.</p>	(١٤)
<p>وفي حين ركزت وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٣ على تحرير قطاع الاتصالات، تجد الحكومة من الضرورة أن تركز وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٧ على خلق الظروف اللازمة التي يصبح في ظلها كل من قطاعي الاتصالات الثابتة والمتنقلة قطاعاً تنافسياً بشكل تام.</p>	(١٥)
<p>وفيما يخص قطاع البريد، لم يتم تحقيق العديد من الأهداف المنصوص عليها في وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٣، ويعود سبب ذلك بشكل كبير إلى أن قانون البريد، الذي تم تبنيه قبل وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٣، لا يعكس تلك الوثيقة، ونتيجة لذلك فإنه لا يوفر الأساس القانوني اللازم لتحقيق تلك الأهداف.</p>	(١٦)
<p>بالإضافة إلى ذلك، هنالك عدة أسباب أخرى لقناعة الحكومة أنه من المهم تبني وثيقة سياسة عامة جديدة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • احتياجات السوق الفعلية والاقتصاد بشكل عام وعوامل التنمية الاجتماعية في الأردن تعتبر دوافع لاتخاذ مزيد من الإجراءات، • إن التطورات التقنية السريعة، لا سيما في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تخلق الحاجة أيضاً لتحديث وتعديل وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٣. وكذلك فإن التغيير من تقنية الدارات التبديلية إلى تقنية التبديل بالحزم، واستحداث خدمات جديدة مثل الخدمات الصوتية عبر بروتوكول الإنترنت، واندماج الاتصالات مع وسائل الإعلام المرئي والمسموع ومع تكنولوجيا المعلومات، تتطلب أيضاً تحديث وتعديل وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٣، • إن الطلب على مجموعة متنوعة من خدمات الاتصالات اللاسلكية واستخداماتها يعني الازدياد في الطلب على طيف الترددات الراديوية، الذي يعتبر ثروة وطنية. ويقتضي ذلك وجود نظام شامل وخطة لاستخدامه بشكل فعال كجزء أساسي من اقتصاد المملكة والذي يجب أن ينعكس على وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٧، و • إن التشريعات القائمة والاتفاقيات الثنائية واتفاقيات منظمة التجارة العالمية والالتزامات الدولية الأخرى تدعم تبني وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٧. وفي ذلك الخصوص، تدرك الحكومة التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي تُعتبر المملكة أحد الأطراف الموقعة عليها وستعمل في سبيل تحقيق تلك الالتزامات، ومثال ذلك التعهدات العامة التي اتخذت كجزء من أهداف وخطط القمة العالمية حول مجتمع المعلومات التي عُقدت في جنيف وتونس وأهداف التنمية الألفية للأمم المتحدة. 	(١٧)
<p>أن قطاعي الاتصالات والبريد يخضعان تقليدياً للتنظيم كونهما خدمات عامة. وعندما تصبح هذه القطاعات تنافسية بشكل كامل يتم الاستغناء عن ذلك التنظيم تدريجياً.</p>	(١٨)

<p>(١٩) وخلافا لذلك، فإن قطاع تكنولوجيا المعلومات، باستثناء عناصر الاتصالات الخاصة به، لا يخضع للتنظيم التقليدي. إلا أن للحكومة دورا في إيجاد بيئة قانونية وتنظيمية مساندة.</p>	
<p>(٢٠) تدرك الحكومة أهمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تنمية دور المرأة في المجتمع الأردني والاقتصاد الأردني. وتبعا لذلك، ستعمل الحكومة مع أصحاب العلاقة لضمان التشجيع المستمر لمشاركة المرأة في القطاع من خلال دعم تمكين المرأة.</p>	
<p>(٢١) يبقى قطاع تكنولوجيا المعلومات أحد المجالات ذات الإمكانيات الهائلة سواء فيما يتعلق بتنمية القطاع أو من حيث مساهمته المباشرة في رفع كفاءة الاقتصاد بشكل عام وكفاءة عمليات الإدارة الحكومية، إلى جانب تنمية الموارد البشرية في المملكة.</p>	
<p>(٢٢) وبسبب الاندماج المتزايد بين قطاع تكنولوجيا المعلومات وقطاع الاتصالات، لا يمكن بعد الآن اعتبار تكنولوجيا المعلومات قطاعا منفصلا بحد ذاته. بل أن تنميته المستقبلية ترتبط على نحو وثيق بتنمية قطاع الاتصالات. ومعاً تمتلك هذه القطاعات إمكانيات واعدة كبيرة. وبينما تم إنجاز الكثير، إلا أن هذين القطاعين لم يحققا بعد طموحات الحكومة الأردنية والشعب الأردني بشكل كاف. إن أحد أهم الخطوات هي زيادة كلاً من: انتشار ملكية الحواسيب الشخصية والنفوذ إلى الإنترنت والمحتوى المحلي والمحتوى باللغة العربية.</p>	
<p>(٢٣) تُعتبر مختلف قطاعات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بحد ذاتها عوامل دفع وتمكين للتطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وحيث أن الوزارة هي المسؤولة عن تحقيق الأهداف الوطنية فيما يتعلق بهذا القطاع، فإن لها صلاحيات وقدرات وعلاقات مختلفة تتضمن إعداد السياسة العامة للحكومة في قطاعات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتتولى الهيئة تنظيم هذه القطاعات وفقا لتلك السياسة. كما وتتضمن هذه القدرات، إطلاق المبادرات الحكومية مباشرة من قبل الوزارة أو بالتعاون مع جهات حكومية أو تجارية أخرى، بالإضافة لإعمال أخرى تقوم الوزارة بتنفيذها بشكل مباشر. وعليه فإن الوزارة تمتلك صلاحيات رقابية وتنفيذية واسعة في القطاعات التي يضمها قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. في هذا السياق تسعى الوزارة إلى إيجاد سياسة واضحة ومستقرة تتيح للمبادرات والاستثمارات والدور التنظيمي اللازم للقطاع أن تتقدم بثقة.</p>	
<p>(٢٤) يمكن أن يلعب قطاع البريد أيضا دورا هاما في النمو والتنمية الاقتصادية للمملكة. فهو لا يقتصر على تقديم الخدمات البريدية الأساسية فقط، بل يمكنه أيضا دعم تنمية خدمات الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية من خلال قدرته على تقديم خدمات توصيل السلع المادية وخدمات الاتصالات. كما يوفر قطاع البريد إمكانيات النفاذ إلى الإنترنت وغيرها من الخدمات الإلكترونية المتقدمة إلى أولئك الذين لا تتوفر لهم إمكانيات النفاذ بوسائل أخرى.</p>	
<p>(٢٥) ستسعى الوزارة باجتهاد لتنفيذ مسؤولياتها في مراقبة التقدم باتجاه تحقيق أهداف وغايات السياسة العامة، وإجراء التعديلات اللازمة في مسارات العمل في حال اعتبار تلك المسارات عاجزة عن تحقيق النتائج المرجوة.</p>	



(٢٦)	٢- تنفيذ السياسة المتعلقة بقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
(٢٧)	تعتمد فعالية السياسة العامة للحكومة في قطاعي الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات على تنفيذها اللاحق، وبالتحديد على الدور الهام الذي تقوم به هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.
(٢٨)	ضمان فعالية هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
(٢٩)	إدراكا لضرورة التنافس في السوق لاستقطاب الموظفين من ذوي المهارات، وأخذين بالاعتبار أن كلفة إدارة الهيئة تتم تغطيتها من خلال الرسوم السنوية التي تتقاضاها الهيئة من المرخص لهم ودون تحميل خزينة الدولة أي أعباء مالية، ستتخذ الحكومة خلال ١٢ شهرا كافة الإجراءات اللازمة لإصلاح سياسات شؤون الموظفين وسياسات الأجور في هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بحيث تستطيع الهيئة إيجاد فريق متكامل من ذوي المهارات العالية والمحافظة عليه بغرض تحقيق رسالتها الهامة.
(٣٠)	إدراكا لحجم وأهمية برنامج هيئة تنظيم قطاع الاتصالات التنظيمي بالنسبة للجهازية الإلكترونية العامة للمملكة، تقرر الحكومة أن تقوم الهيئة بنشر خطة عمل سنوية وإصدار تقرير لاحق حول الإنجازات.
(٣١)	بالإضافة إلى ذلك، تقرر الحكومة أن تقوم الهيئة بجمع المعلومات المتعلقة بتنفيذها للسياسة العامة ٢٠٠٧ بانتظام و نشرها سنويا.
(٣٢)	تقرر الحكومة أن تقوم الوزارة بتشكيل لجنة مستقلة لمراجعة أداء الهيئة بشكل عام سنوياً أو مرة كل سنتين. وسيتم إتاحة تقرير هذه اللجنة للعامة.
(٣٣)	كما تطلب الحكومة بأن تقوم الهيئة بتحسين أدائها من النواحي الموضوعية والتوافقية و الشفافية والأهمية النسبية. وتقرر الحكومة أن تقوم الهيئة على وجه التحديد بتبني قواعد لتحقيق ما يلي: • فيما يخص جميع القرارات التي من المحتمل أن يكون لها تأثير مادي على السوق، على الهيئة أن تقوم من خلال عمليات شفافة ومفتوحة نشر كافة الاستشارات والمدخلات الرئيسية المقدمة إلى الهيئة بحيث تتمكن الأطراف الأخرى من تقديم المدخلات الخاصة بها قبل الإعلان عن القرارات، • قيام الهيئة بنشر «قرارات مبررة» لجميع القرارات التي من المحتمل أن يكون لها أثر مادي على السوق، لا توضح فقط السبب وراء اتخاذ القرار بل تقدم أيضا تحليلا اقتصاديا وقانونيا موضوعيا كاملا يوضح أساس اتخاذ القرار، وتقييم الأثر على الأطراف المعنية نتيجة الأعباء التنظيمية، بالإضافة إلى عدد الأصوات المؤيدة والمعارضة لهذه القرارات، و • ينبغي تحسين الموقع الإلكتروني للهيئة لضمان أن تكون كافة وثائق السياسة الحالية والوثائق الاستشارية واللوائح والتعليمات والتراخيص وطلبات التراخيص متاحة ومحدثة ويمكن النفاذ إليها بسهولة.

<p>تنوي الحكومة وضع آلية استئناف أكثر فاعلية فيما يخص قرارات الهيئة وذلك من خلال إنشاء محكمة من المختصين أو من خلال تمكين محكمة العدل العليا الحصول على المزيد من الخبرات حول المواضيع المتعلقة بقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وستعمل الحكومة على المدى القصير مع الهيئة لدراسة إمكانية إتاحة التحكيم كآلية لفض النزاعات في الحالات المناسبة.</p>	(٣٤)
<p>تعتزم الحكومة العمل مع الهيئة لتعزيز سلطات الهيئة التنفيذية لتطبيق أحكام القانون وتزويدها بمجموعة من السلطات التنفيذية الأكثر مرونة بهدف ضمان المزيد من الامتثال لقرارات الهيئة.</p>	(٣٥)
<p>مع مراعاة استقلالية الهيئة في قراراتها التشغيلية والالتزامات السرية الخاصة بها، تطالب الحكومة أن تقوم الهيئة بالحفاظ على حوار منتظم مع الوزارة بخصوص تنفيذ وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٧. وينبغي أن يشمل هذا الحوار، ولا يقتصر على، دراسة التغييرات القانونية (هما في ذلك إلغاء المحددات غير اللازمة) التي قد تكون ضرورية أو مناسبة لتسهيل أو تحسين مستوى المنافسة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.</p>	(٣٦)
<p>تشجع الحكومة الهيئة على الاستمرار في مراجعة قراراتها التنظيمية واتخاذ خطوات للإمساك عن تطبيق قراراتها التنظيمية أو سحبها بشكل تام حيث تسمح ظروف السوق بذلك. وستقوم الحكومة بمراجعة قانون الاتصالات لضمان أن تتمتع الهيئة بصلاحيات واضحة وكافية للإمساك عن تطبيق التنظيم حيثما كان مناسباً. وتتوقع الحكومة على المدى القصير إلى المتوسط أن يطبق هذا الإمساك بشكل رئيسي على المشغلين غير المهيمين.</p>	(٣٧)
<p>تدرك الحكومة الدور الهام الذي تضطلع به الهيئة في حماية المستهلك، وستتخذ الحكومة خطوات لتشجيع تشكيل واحدة أو أكثر من مجموعات المستهلكين بهدف إنشاء جهة استشارية للمستهلكين لتمثيل مصالحهم وتقديم مداخلات للهيئة. وتدعم الحكومة كذلك أي مقترحات مقدمة من قبل الهيئة لإنشاء جهة مستقلة تكمن مهمتها في التوسط وفض النزاعات بين المستهلكين ومزودي خدماتهم.</p>	(٣٨)
<p style="text-align: center;">٣- قطاع الاتصالات</p>	(٣٩)
<p style="text-align: center;">٣ - ١ المنافسة الفعالة</p>	(٤٠)
<p>بعد أن تم تحقيق التحرير الأساسي للقطاع، ينبغي أن تركز سياسة الاتصالات على تهيئة بيئة لتحقيق المنافسة الفعالة.</p>	(٤١)
<p>تدرك الحكومة أن وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٣ قد ركزت على الخطوات اللازمة لتحرير السوق وفقاً لاتفاقية منظمة التجارة العالمية وشجعت دخول المشغلين القائمين على أساس البنية التحتية. وتطالب الحكومة أن ينصب التركيز في الفترة القادمة على تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق المنافسة الفعالة.</p>	(٤٢)



<p>وبناء على ذلك، تقرر الحكومة أن تقوم الهيئة باتخاذ جميع الخطوات حسبما تقتضي الضرورة من أجل تسهيل الدخول السريع لمنافسين جدد إلى قطاعي الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات وتوفير خدمات جديدة بخطى سريعة من قبل هؤلاء بالإضافة إلى المرخص لهم الحاليين. مثل هذه الإجراءات ستعود بالنفع على المواطنين وقطاع الأعمال في المملكة من خلال تقديم مجموعة واسعة متنوعة من خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بأسعار تنافسية.</p>	(٤٣)
<p>تشمل الخطوات اللازمة لإيجاد ظروف المنافسة الفعالة على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الحد من آثار الهيمنة. • تقليل العوائق أمام الدخول إلى السوق. • إيجاد إمكانيات جديدة للدخول إلى السوق. • دعم ثقافة الامتثال للتنظيم. • مراجعة الخدمات الشمولية. • إزالة أية قيود على خدمات الاتصالات المقدمة من قبل المرخص لهم بعد مرور سنتين على الأقل من إقرار هذه السياسة ووفقاً للإطار الزمني الذي تراه الهيئة مناسباً. 	(٤٤)
<p>وكجزء من هذه العملية تقرر الحكومة وضع إطار يشكل الأساس لعلاقة تكاملية بين الهيئة ووزارة الصناعة والتجارة/ مديرية المنافسة. و من شأن هذا الإطار أن:</p> <ul style="list-style-type: none"> • يحدد الواجبات والمسؤوليات المختلفة للأطراف في أداء مهامها، • يقر بالدور البارز الذي ستقوم به الهيئة في إيجاد ظروف المنافسة الفعالة في قطاع الاتصالات على المدى المتوسط والقصير من خلال إجراءات «قواعد التنظيم المسبق» وإجراءات «قواعد التنظيم اللاحق» والانسحاب التدريجي للهيئة من مثل ذلك التنظيم الفاعل إلى حين تحقيق المنافسة التامة، و • يفيد بأنه على المدى الطويل، بينما تنسحب الهيئة تدريجياً من التنظيم الفاعل لقطاع الاتصالات بناءً على تقييم الهيئة لظروف السوق، فإن الإشراف الحكومي سيتحول من علاجات باستخدام «قواعد التنظيم المسبق» بشكل رئيسي إلى علاجات باستخدام «قواعد التنظيم اللاحق» بشكل رئيسي لمعالجة حالات محددة من السلوكيات والممارسات المخلة بالمنافسة. 	(٤٥)
<p>الحد من آثار الهيمنة</p>	(٤٦)

<p>تشجع الحكومة الهيئة على أن تقوم بالتحليل العميق لتلك الأجزاء من السوق حيث يكون لدى المشغلين هيمنة قائمة أو مستمرة، وضمان أن تكون هنالك في كل حالة علاجات تنظيمية للبيع بالجملة تعكس التكلفة (أي ترتيبات الربط البيني والنفاذ) إضافة إلى أحكام تنظيمية أخرى مناسبة للحد من تلك الهيمنة. وتدرك الحكومة أن ذلك يقتضي التحليل والتعريف المسبقين لأسواق التجزئة والجملة ذات الصلة بمستويات ملائمة من التفصيل. ونظرا للأهمية البالغة لموضوع الهيمنة على السياسة العامة ٢٠٠٧، فإن الحكومة تشجع الهيئة على إجراء مراجعة للسوق فيما يتعلق بالنفاذ بالحزم عريضة النطاق كأولوية. وينبغي أن تضمن الهيئة أيضا فرض فصل القيود المحاسبية أو أشكال أخرى من الفصل حيثما يكون مناسباً على المشغلين المهيمنين، وأن يتم اتخاذ خطوات لضمان عدم وجود تقليص للهامش (بين كلفة الإنتاج وأسعار البيع) أو دعم بيبي في الأسواق المترابطة عمودياً. وينبغي ألا تكون هذه المتطلبات مرهقة أكثر من المطلوب لضمان المنافسة الفعالة وينبغي فرضها بشكل رئيسي على المشغلين المهيمنين. وينبغي إزالة أي تنظيم غير مبرر مطبق على المشغلين غير المهيمنين إقراراً بعدم الهيمنة.</p>	(٤٧)
<p>تقليل العوائق أمام الدخول إلى السوق</p>	(٤٨)
<p>تقرر الحكومة أن تقوم الهيئة بإجراء المزيد من التحسين والتبسيط لنظام الترخيص لتمكين المرخص لهم الفتويين من سرعة النفاذ إلى السوق بالحد الأدنى من متطلبات الترخيص. وينبغي أيضاً مراجعة متطلبات ترخيص (الرخص الفردية) لتسهيل دخول المشغلين الذين يطلبون مثل هذه التراخيص إلى السوق.</p>	(٤٩)
<p>تقرر الحكومة أن تخضع إدارة طيف الترددات الراديوية لسيطرة الهيئة وأن يتم تحديد الطيف الترددي غير المستخدم وغير المخصص للاستخدامات المدنية ونقله إلى إدارة الهيئة في أقرب فرصة ممكنة. وينبغي على الهيئة أن تحدد حزم الطيف المحتمل طلبها وأن تتفاوض بشأن توفيرها قبل طلب السوق بوقت طويل.</p>	(٥٠)
<p>تقرر الحكومة أن يتم تقديم حزم الطيف المتاح في أجزاء أخرى من العالم على أساس «معفى من الترخيص» والمعروف أيضاً بـ (الطيف المشاع) في المملكة، على أن يتم تحديد قدرات بث مناسبة وقيود أخرى، وذلك لغايات تحفيز الابتكار في الخدمات الراديوية والاستفادة من التكاليف المتدنية للتشغيل ضمن هذه الحزم.</p>	(٥١)
<p>ستعمل الحكومة على تشكيل لجنة لدراسة مدى ملائمة المتطلبات القانونية الوطنية والمحلية الحالية بشأن حصول واستخدام المشغلين لحقوق الطريق، والحصول على التصاريح لبناء المنشآت اللازمة لشبكاتهم (على سبيل المثال أبراج الراديو).</p>	(٥٢)
<p>إيجاد إمكانات جديدة للدخول إلى السوق</p>	(٥٣)
<p>إن دخول السوق من قبل المشغلين على «أساس ملكية المرافق» قد أثرى الأردن بمجموعة كبيرة من الشبكات الثابتة والمتنقلة. وينبغي ترك اتخاذ قرار إدخال المزيد من المشغلين على «أساس ملكية المرافق» لعوامل السوق ونظام الترخيص المفتوح الحالي.</p>	(٥٤)

<p>تدرك الحكومة بأن دخول مزودين إضافيين إلى سوق الهواتف المتنقلة سوف يحفز مزيداً من الانخفاض في الأسعار وزيادة في انتشار الهواتف المتنقلة. وعليه، تقرر الحكومة أن تقوم الهيئة باتخاذ إجراءات لتعزيز دخول مزودين إضافيين للهواتف المتنقلة بشكل رئيسي من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل وتعزيز دخول مشغلي الهواتف المتنقلة غير القائمين على «أساس ملكية المرافق». كما يجب على الهيئة أن تدرس إمكانية إتاحة ساعات من الطيف لشبكات الهواتف المتنقلة المتقدمة، شاملة على سبيل المثال لا الحصر شبكات الجيل الثالث أو الرابع، سواء للمرخص لهم الجدد أو الحاليين. وهذا يشمل الأخذ بالاعتبار تشجيع استخدام حزم ترددات من الجيل الثاني العاملة لتوفير خدمات أكثر تقدماً وفعالية.</p>	(٥٥)
<p>في سوق الشبكات الثابتة، فإن الأثر الكامل للمنافسة القائمة على «أساس ملكية المرافق» على سوق خدمات التجزئة في قطاع الاتصالات يمكن تقييمه فقط عندما يتم تطبيق النفاذ اللاسلكي الثابت بشكل كامل. إلا أن الحكومة تشجع الهيئة على اتخاذ خطوات لتشجيع المنافسة القائمة على «أساس ملكية المرافق» من خلال دخول المشغلين والتي ستوفر شبكات بديلة لها مقومات الاستمرارية، بما في ذلك تقديم مرافق الشبكة الرئيسية والساعات (شاملة الخطوط المؤجرة) والتوصيل بالإنترنت ومرافق منافذ الخدمة الدولية، على أساس البيع بالجملة لمشغلين آخرين. وستأخذ الحكومة بعين الاعتبار في سبيل تحقيق هذا الهدف، إمكانية نقل ملكية الألياف الضوئية المعتمدة، مواسير الشبكة والأعمدة وحقن الطريق المملوكة للحكومة إلى القطاع الخاص، بطريقة شفافة وغير تمييزية.</p>	(٥٦)
<p>ستعمل الحكومة مع القطاع الخاص لتسهيل النفاذ إلى أنظمة الكوابل الدولية وتشجيع الاستثمار في نقاط ربطها الساحلية في الأردن.</p>	(٥٧)
<p>تنطوي المنافسة القائمة على «أساس ملكية المرافق» على مخاطر استثمارية جديرة بالاهتمام، ولا يمكن أن نتوقع بأن يكون لها نفس الانتشار الجغرافي الذي تتمتع به شبكة «المشغل القائم». وعلاوة على ذلك، فإن مدى توفر الطيف يحدد عدد المشغلين القادرين على الدخول إلى السوق. ونظراً لهذه القيود المتعلقة بالمنافسة القائمة على «أساس ملكية المرافق»، تشجع الحكومة الهيئة على تحفيز المزيد من المنافسة التي تعتمد على «أساس الخدمات». ومن بين الخطوات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • جهات إعادة البيع بدون ملكية المرافق «شبكات افتراضية»، بما في ذلك مشغلي الشبكة الافتراضية للاتصالات المتنقلة. • الخدمات الهجينة (أي مزيج من منافسة الخدمات والمرافق)، باستخدام إعادة بيع مكونات الشبكة، مثل فصل مكونات الدارات المحلية. • المشاركة في المرافق، مثل أبراج الاتصالات المتنقلة وحفريات الخنادق المشتركة. <p>مثل هذه الخدمات ينبغي أن لا تفرض على المشغلين إلا بعد إجراء مراجعات مناسبة للسوق.</p>	(٥٨)

<p>يحتاج المشغلون على «أساس الخدمات» النفاذ إلى الشبكات والخدمات والمرافق على أساس أسعار الجملة. وعليه، تشجع الحكومة الهيئة على الأخذ بعين الاعتبار خدمات النفاذ هذه عند تحديد حلول شاملة مناسبة فيما يخص المشغلين المهمين في الأسواق ذات الصلة (كما في ذلك، على سبيل المثال، الهوائيات الثابتة، الهوائيات المتنقلة، الإنترنت.. الخ)، مع الحرص على عدم التقليل من الحوافز المقدمة للمشغلين القائمين على «أساس ملكية المرافق» لمواصلة إنشاء الشبكات. إن من شأن المنافسة القائمة على «أساس الخدمات» والممنوحة بموجب إجراءات «الرخص الفتوية» الحالية تحقيق منافع تنافسية لمناطق مختلفة في المملكة وأسواق نوعية محددة لا تخدمها الشبكات القائمة بشكلٍ وافٍ.</p>	(٥٩)
<p>دعم ثقافة الامتثال للتنظيم</p>	(٦٠)
<p>تقرر الحكومة أن تقوم الهيئة باتخاذ إجراءات سريعة للتحقيق في الشكاوى المقدمة ضد المرخص لهم من قبل مرخص لهم آخرين وفرض سرعة تنفيذ أية أوامر تصدر نتيجة هذه التحقيقات. وينبغي إعطاء أهمية خاصة للشكاوى المقدمة ضد المشغلين المهمين كون هؤلاء المشغلين لديهم القدرة على تأخير تقديم الخدمات التنافسية.</p>	(٦١)
<p>مراجعة الخدمات الشمولية</p>	(٦٢)
<p>ستستمر الحكومة في مراجعة سياسة الخدمات الشمولية لضمان أن تمثل التوازن الصحيح بين حرية المشغلين في عرض الخدمات التنافسية وفق اختيارهم والحاجة لضمان توفر الخدمات الأساسية بالإضافة إلى القدرة الشرائية لجميع المواطنين.</p>	(٦٣)
<p>٢-٣ طيف الترددات الراديوية</p>	(٦٤)
<p>تعتبر الإدارة الفعالة لطيف الترددات الراديوية أمراً أساسياً في تنمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن.</p>	(٦٥)
<p>تقرر الحكومة أن تعمل الهيئة مع الوزارة لصياغة إستراتيجية وطنية لطيف الترددات الراديوية وتطويرها. ومن خلال القيام بذلك، ستحصل الهيئة على مدخلات من الجهات الحكومية ذات الصلة وغيرها من أصحاب العلاقة وستأخذ في الاعتبار متطلبات الأمن الوطني.</p>	(٦٦)
<p>تقرر الحكومة أن تقوم الهيئة بوضع أسلوب لتسعير الترددات يعتمد على عوامل السوق بحيث يساعد على زيادة انتشار الخدمات التي بدورها تعمل على نمو الاقتصاد الوطني بحيث يأخذ بعين الاعتبار الطرق المختلفة لاستخدامات الاتصالات (الهوائيات الثابتة والمتنقلة، العامة والخاصة) والبث والاستخدام من قبل الهيئات والمؤسسات العامة مع مراعاة أن لا يكون مقدار العوائد الآتية المتوقعة من تسعير الترددات هو العامل الرئيسي في تقدير هذه الأسعار.</p>	(٦٧)



تقرر الحكومة أن تقوم الهيئة بإدارة طيف الترددات الراديوية بطريقة فعالة وكفؤة وفقا للمبادئ التالية:

- (أ) المحافظة على الالتزامات الدولية والإقليمية،
- (ب) تحفيز النفاذ للطيف بأوسع قدر ممكن، مع المحافظة على الاحتياجات الأساسية للخدمات العامة، والأخذ بعين الاعتبار استخدام الطيف كما هو متبع ودارج في مختلف البلدان المتقدمة،
- (ج) تبني سياسات تشجع المنافسة واستحداث خدمات وتقنيات جديدة بشكل سريع،
- (د) اعتماد منهج للاستشارات العامة في تطوير وإدامة الجزء المدني من إستراتيجية الطيف بالاشتراك مع الوزارة،
- (هـ) تبني منهج شفاف في جميع قرارات تخصيص وتوزيع الطيف مع إعطاء الأولوية للأمور المتعلقة بالسرية أو الأمن،
- (و) دراسة وتبني، حيثما أمكن، مبادئ متقدمة في إدارة الطيف شاملة على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: منهج حيادي من حيث التكنولوجيا والخدمات فيما يتعلق بالطيف وإعادة استخدام الطيف والمشاركة في الطيف، إلا إذا كانت هذه المبادئ غير متوافقة مع الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة و المعمول بها أو تلك التي تخلق آثارا غير مرغوب بها (على سبيل المثال، فقدان خدمة التجوال المتنقلة الدولية)،
- (ز) اعتماد إجراءات التصاريح العامة بدلا من إجراءات التراخيص الفردية حيثما أمكن، بما في ذلك تحديد حزم من الطيف على أساس «معفى من الترخيص»،
- (ح) تخفيف أعباء الحصول على الموافقة النوعية لأجهزة الراديو، بما في ذلك تبني سياسات اعتراف متبادلة من الجهات المختصة حيث يكون مناسباً،
- (ط) كما تقتضي المادة ٦ (ط) من قانون الاتصالات، ضمان إعداد الجدول والمخطط والسجل الوطني اللازمة لتنظيم الطيف وفقا لقانون الاتصالات، ونشر الأجزاء المخصصة منها للاستخدام المدني بطريقة شفافة،
- (ي) تسعير الطيف حسب متطلبات السوق، واستخدام المزادات و حق إعادة البيع حيث يكون ذلك مناسباً،
- (ك) منع الممارسات المخلة بالمنافسة التي تتمثل بالحصول على رخص الطيف أو تراكمها من قبل المشغلين المهيمنين،
- (ل) البحث في إمكانية تكليف هيئات إدارة الطيف الخاصة أو غير الربحية للعمل نيابة عن مجموعات المستخدمين وبالتالي المساعدة في تقليص الأعباء الملقاة على كاهل الهيئة،
- (م) الاستجابة بشكل سريع إلى شكاوى التداخل في الترددات واتخاذ إجراءات مباشرة و متناسبة لمنع الاستخدام غير القانوني للطيف والنظر في القضايا الأخرى المتعلقة بالتداخل،
- (ن) التعاون مع دول الجوار لضمان أن الاستخدام المشترك للطيف يحافظ على مصالح المستخدمين في الأردن مع الحفاظ على علاقات دولية جيدة، و
- (س) الحفاظ على الكوادر المؤهلة والقدرات المؤسسية لإدارة طيف الترددات الراديوية في الهيئة.

(٦٨)

٣-٣ الاندماج

(٦٩)

يجب أن تعكس السياسة العامة للحكومة الاندماج المتنامي في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك آثار الاندماج على تنظيم المحتوى.

(٧٠)

<p>تدرك الحكومة أنه مع تحقيق الاندماج بين قطاعات الهواتف الثابتة والمتنقلة ومزودي خدمات الإنترنت، فإن الترخيص ينبغي أن يكون شاملاً لجميع أنواع الخدمات. ونتيجة لذلك، اعتمدت الهيئة نظام الترخيص المتكامل. وتطالب الحكومة أن يتم تطبيق نفس المبدأ فيما يخص الضرائب والرسوم المفروضة في قطاع الاتصالات وذلك على المدى البعيد. وعليه، ورغم تباين هذه الضرائب والرسوم حالياً حسب نوع الخدمة (مثلاً ثابتة أو متنقلة)، إلا أنه في المستقبل ينبغي أن تعكس هذه الاختلافات قيمة الموارد النادرة المخصصة.</p>	(٧١)
<p>تقتضي الحكومة بأن يتم توضيح وضع ترخيص «خدمات الترحال» المعتمدة على البث الراديوي (أي باستخدام WiFi «واي فاي» او WiMAX «واي ماكس» في أقرب فرصة ممكنة للسماح بدخول هذه الخدمات إلى السوق، بما في ذلك خدمات النقطة الساخنة «Hotspot».</p>	(٧٢)
<p>تقرر الحكومة أن يتم تشكيل فريق عمل للإعلام الحديث يرأسه المجلس الأعلى للإعلام ويضم موظفين من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات وهيئة الإعلام المرئي والمسموع وغيرهم من أصحاب العلاقة الرئيسيين، بما في ذلك خبراء في مجال التكنولوجيا وتنظيم المحتوى. سيقوم هذا الفريق من بين أمور أخرى، بوضع إطار لتنظيم محتوى المرئي والمسموع يوضح القواعد المناسبة لآليات الإيصال (الإرسال والاستقبال) المتنوعة لهذا المحتوى. والهدف المطلوب هو توضيح تنظيم المحتوى لوسائل الإيصال التقليدية (مثل التلفزيون التماثلي الأرضي)، وتحديد أقل مستوى مناسب من التنظيم للتلفزيون متعدد القنوات وتلفزيون الاشتراك (مثل الكابل والأقمار الصناعية)، ووسائل الإعلام الحديثة، شاملة وليس حصراً الإنترنت والهواتف المتنقلة. وكما ورد في وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٣، لا تزال الحكومة تعتبر أنه لا ينبغي تنظيم محتوى الإنترنت من قبل الحكومة. وفيما يخص وسائل الإعلام الحديثة الأخرى، تعتقد الحكومة أن أسلوب التنظيم الذاتي هو الأكثر ملاءمة. إلا أنه في غياب التنظيم الذاتي، قد تكون بعض أنواع التنظيم من قبل الحكومة ملائمة. ويجب أن يقيّم فريق العمل مدى ملاءمة هذا الدور الحكومي في وسائل الإعلام الحديثة باستثناء الإنترنت، ويشمل ذلك ما يتعلق بإعادة إرسال أو إعادة نشر محتوى الإنترنت في وسائل الإعلام الأخرى، كما يجب أن يدرس فريق العمل العوامل ذات العلاقة، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مصدر المحتوى وطريقة الإرسال وعمر وخصائص المستخدمين المحتملين وقدرة هؤلاء المستخدمين على اتخاذ القرارات بشأن هذا المحتوى. وتقتضي الحكومة أن أي تنظيم حكومي للإعلام الحديث يجب أن يكون في حدود ضيقة قدر الإمكان وأن لا يشكل عبأ أكثر من اللازم لخدمة غرض وطني مشروع وأن لا يعيق الاستثمار في هذا الإعلام الحديث. كما يجب أن يقدم فريق العمل توصيات بشأن حوكمة تنظيم الإعلام المرئي المسموع ضمن كل من هيئة الإعلام المرئي والمسموع وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات وبينهما، وعمل توصيات حول التحول من البث التماثلي الأرضي إلى البث الرقمي بكافة أبعاده. ستعمل الوزارة على توجيه فريق العمل حول الأهداف والمهام التفصيلية المطلوبة.</p>	(٧٣)
<p>ينبغي على فريق العمل أن يأخذ في الاعتبار نية الحكومة في بناء جهة واحدة منظمة للاتصالات، والتي ستتولى وظائف كل من هيئة تنظيم قطاع الاتصالات وهيئة الإعلام المرئي والمسموع في هذا المجال وليس الهياكل التنظيمية لكل منهما. ولتحقيق هذه الغاية، ستعد الحكومة مشروعاً لقانون الاتصالات الموحد فور إنهاء فريق العمل الجزء الأساسي من مهمته.</p>	(٧٤)
<p>تشجع الحكومة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات وجميع أعضاء قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الاستثمار في مهارات الموارد البشرية المتخصصة، خاصة في مجال الاقتصاد، واللازمة للاستمرار في جهود معالجة المسائل التنظيمية.</p>	(٧٥)

<p>تدعم الحكومة مبدأ «حيادية التكنولوجيا» في التنظيم ولكنها تضع في الحسبان أن الأنواع الجديدة من التكنولوجيا لها تأثيرات تنظيمية بسبب استحداث خدمات غير تقليدية (مثل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت) أو من خلال كسر الحواجز القائمة تقليدياً بين «الأسواق ذات العلاقة». وتقرر الحكومة أن تحافظ هيئة تنظيم قطاع الاتصالات على حوار منتظم مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حول الأنواع الحديثة من التكنولوجيا وأن توصي، بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالتعديلات القانونية أو التنظيمية المناسبة التي ستلغي الحواجز أمام الإدخال السريع لهذه الأنواع الحديثة من التكنولوجيا واستخدامها.</p>	(٧٦)
<p>تشجع الحكومة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات على التأكد من أن خطة التقييم الوطنية مهيأة لتلبية احتياجات السوق للخدمات المدمجة.</p>	(٧٧)
<p>٤- قطاع تكنولوجيا المعلومات</p>	(٧٨)
<p>مع اندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبح النمو في هذه القطاعات يعتمد على بعضه البعض بشكل متبادل ويحتاج إلى الترويج والتحفيز.</p>	(٧٩)
<p>تدرك الحكومة أن تكنولوجيا المعلومات لا تقتصر فقط على توفير الأجهزة وبرمجيات الحاسوب، ولكنها تتضمن بشكل متزايد توفير الخدمات عبر شبكات الاتصالات مثل توفير المعلومات والتطبيقات المقدمة عن بعد وخدمات المعاملات مثل التجارة الإلكترونية.</p>	(٨٠)
<p>نظراً إلى الطابع التنافسي لصناعة تكنولوجيا المعلومات على الصعيد الإقليمي والعالمي، تطالب الحكومة أن يتم اتخاذ كافة الخطوات العملية لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات في الأردن ليصبح منافساً على الصعيد الدولي. وينبغي أن تجذب الخطوات المتخذة استثمارات القطاع الخاص المحلية والدولية وأن تؤدي إلى إيجاد فرص عمل نوعية وعوائد وأرباح تصديرية.</p>	(٨١)
<p>تتطلب الحكومة أن تساهم تكنولوجيا المعلومات في الوسائل التي يمكن من خلالها تطوير الموارد البشرية من جوانب تعليمية واجتماعية اقتصادية.</p>	(٨٢)
<p>وفي هذا الشأن، ستستمر الحكومة في دعم البرامج والمبادرات ذات الصلة بما في ذلك العمل مع أصحاب العلاقة لدعم مبادرة التعلم مدى الحياة.</p>	(٨٣)
<p>تطلب الحكومة أن تسخر المؤسسات الحكومية تكنولوجيا المعلومات لتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة والانفتاح في تعاملها مع المواطنين وقطاع الأعمال.</p>	(٨٤)

<p>تطلب الحكومة أن يتم اتخاذ جميع الخطوات العملية للتأكد من أن قطاع الأعمال بشكل عام يسخر تكنولوجيا المعلومات إلى مستوى يعزز كفاءة وتنافسية جميع القطاعات الصناعية والخدمية في الاقتصاد.</p>	(٨٥)
<p>تقرر الحكومة تطبيق مبادئ السوق المفتوح على قطاع تكنولوجيا المعلومات. وبالتالي، وعلى الرغم من أن للحكومة دور في توفير بيئة قانونية وتنظيمية داعمة، إلا أن الحكومة تقرر عدم تطبيق أي إجراءات تنظيمية مقيدة على قطاع تكنولوجيا المعلومات باستثناء الحالات المحددة في وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٧ أو فيما يتعلق بالأمن الوطني. وتعتبر الحكومة أن قانون المنافسة لعام ٢٠٠٢ يوفر ضمانات كافية لمنع الأنشطة المخلة بالمنافسة في هذا القطاع في الوقت الحالي.</p>	(٨٦)
<p>تدرك الحكومة أن النمو في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مترابطين إلى حد كبير وأنه يجب اتخاذ الإجراء اللازم لتحفيز الطلب والاستخدام في كل منهما.</p>	(٨٧)
<p>تدرك الحكومة أن زيادة النمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات وقدرته على التصدير وعلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتعزز من خلال وجود طلب محلي كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</p>	(٨٨)
<p>زيادة الطلب على الحواسيب الشخصية والنفوذ إلى الإنترنت.</p>	(٨٩)
<p>تتطلب الحكومة رفع النسبة الحالية لانتشار الحواسيب الشخصية والإنترنت بشكل كبير. ومن بين الخطوات التي ينبغي اتخاذها ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحسين نقاط النفاذ العامة الموجودة في محطات المعرفة ومقاهي الإنترنت وتقديم فرص جديدة للنفاذ المشترك في المؤسسات التعليمية ومكاتب البريد والمكتبات والمراكز الاجتماعية ومن خلال أماكن العمل، • استخدام الألياف الضوئية المعتمدة ومواسير الشبكة والأعمدة وحق الطريق المملوكة للحكومة، بعد نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص بإجراءات شفافة وغير تمييزية، لتعزيز الربط بالإنترنت، • منح حوافز ضريبية لحث أرباب العمل على توفير حواسيب شخصية مدعومة مالياً لموظفيهم لاستخدامها في منازلهم، • دعم توفير حواسيب شخصية مدعومة مالياً للطلبة في الجامعات وتقسيتها على مدى سنوات الدراسة، • دعم توفير حواسيب شخصية متدنية التكلفة، و • إلغاء الضرائب على اقتناء الحواسيب الشخصية واستخدام الإنترنت. 	(٩٠)



<p>تشجع الحكومة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات على المساعدة في تحقيق هدف زيادة النسبة الحالية لانتشار الحواسيب الشخصية والإنترنت بشكل كبير من خلال اعتماد مجموعة من الإجراءات، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تشجيع تخفيض أسعار النفاذ إلى الإنترنت من خلال إدخال خدمات ذات نطاق ضيق بغض النظر عن مدة الاستخدام (بدون عداد) وأشكال جديدة أخرى من خدمات النفاذ، مثل استخدام الطيف الراديوي على أساس «معفى من الترخيص» فيما يخص الخدمات المقدمة للجمهور وفي الأماكن العامة، • السماح لمزودي خدمات الإنترنت بإنشاء «فوترة واحدة» للنفاذ إلى الإنترنت عن طريق شراء الخدمات المنشأة من «المشغل القائم» (الخدمات ضيقة النطاق والخدمات عريضة النطاق) «بأسعار الجملة» المبنية على حساب التكلفة، • إدخال فصل مكونات الدارات المحلية، و • تشجيع توظيف أنواع التكنولوجيا التي تزيد من الأداء الفعال لتوصيلات النفاذ. 	(٩١)
<p>تدرك الحكومة أهمية توفير النفاذ عريض النطاق وتشجع هيئة تنظيم قطاع الاتصالات والمشغلين على السعي نحو هدف الوصول إلى انتشار النفاذ إلى الانترنت عريض النطاق لتصل إلى نسبة لا تقل عن ٥٠٪ من استخدام الانترنت خلال ٥ سنوات وأن تتحسن القدرة الشرائية للنفاذ عريض النطاق بشكل كبير.</p>	(٩٢)
<p>زيادة الطلب المحلي على أنظمة وخدمات تكنولوجيا المعلومات.</p>	(٩٣)
<p>ستعمل الحكومة على توسيع برامجها للترويج والدعم والتدريب لتشمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والميكروية حيث أنها تحتل حصة كبيرة في السوق، وخاصة زيادة الوعي بين غير المستخدمين لفوائد استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. كما ستدرس الحكومة زيادة توسيع برنامج المبادرات الإلكترونية بما في ذلك الدور الذي قد يلعبه مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني حسب ما يسمح القانون الخاص به.</p>	(٩٤)
<p>الزيادة في توفير الخدمات والتطبيقات عبر الإنترنت.</p>	(٩٥)
<p>ستعمل الحكومة على تشجيع الشركات المتواجدة داخل المملكة وخارجها، على توفير الخدمات والتطبيقات عبر الإنترنت للسوق الأردني. كما ستعمل الحكومة مع قطاع تكنولوجيا المعلومات لتحديد الفجوات الحالية في السوق التي يمكن أن تملأها الشركات غير الأردنية (مثل مزودين خدمات الكترونية مساندة) التي تعمل من خلال شراكة مع الشركات المحلية بهدف تقديم الحلول القادرة على خدمة الأردن والمنطقة العربية على حد سواء. وبالنسبة لمثل هذه الشركات الموجودة خارج المملكة، ستسهل الحكومة دخولها من خلال توضيح قواعد تقديم «خدمات عن بعد» في السوق الأردنية (مثل المسائل المتعلقة بالضرائب وبلد المنشأ).</p>	(٩٦)
<p>كما ستشجع الحكومة قطاعات الأعمال الأردنية على تقديم الخدمات والتطبيقات عبر الإنترنت (وكذلك عبر الهواتف المتنقلة)، خاصة خدمات التجارة الإلكترونية لتطوير أعمالهم التجارية. ولا يتضمن ذلك فقط الجهود المبذولة لخدمة السوق الأردنية بل يتضمن كذلك الجهود المبذولة لزيادة تصدير السلع والخدمات من قبل قطاعات الأعمال الأردنية.</p>	(٩٧)

	(٩٨) مبادرات أخرى
تصادق الحكومة على توصيات تقرير الجاهزية الإلكترونية لعام ٢٠٠٦ كأجندة مفصلة لتنفيذها في قطاع تكنولوجيا المعلومات، كما تشجع هذا القطاع على اخذ هذه التوصيات في الاعتبار كلاً حسب اختصاصه وذلك لضمان رفع القدرة التنافسية للقطاع.	(٩٩)
ستطلب الحكومة من هيئة تنظيم قطاع الاتصالات ومركز تكنولوجيا المعلومات الوطني، وتشجع جمعية شركات تقنية المعلومات (إنتاج) على جمع الإحصائيات ومراقبة التطور فيما يتعلق بجاهزية المملكة الإلكترونية، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر انتشار الحواسيب الشخصية والنفاد والاشتراك في الإنترنت والاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات في قطاعات الأعمال والمنازل والدوائر الحكومية. ويتم جمع هذه المعلومات وفق توجيهات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتُقدم إلى الوزارة لأغراض المتابعة المستمرة لتطور جاهزية المملكة الإلكترونية.	(١٠٠)
ستستمر المملكة في الترويج الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عمل مؤسسة تشجيع الاستثمار وغيرها. وتشمل المجالات التي قد يكون من المناسب تشجيعها؛ مراكز الاتصال ومراكز دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأخرى في المملكة (بما في ذلك مرافق البحث والتطوير) لخدمة الأردن والبلدان الأخرى وتطوير خدمات المحتوى الأردني شاملاً المحتوى باللغة العربية والخدمات التي تستفيد من الفرص والمزايا المتاحة في المملكة من المهارات التكنولوجية والتعددية اللغوية، مثل تصميم المواقع الإلكترونية وإعادة تطوير توثيق تكنولوجيا المعلومات ومواد التعليم الإلكتروني وإنتاج برمجيات متخصصة مثل الرسومات المتقدمة والتطبيقات التفاعلية. كما ستشجع الحكومة الاستثمار المحلي للغايات نفسها.	(١٠١)
تدرك الحكومة أن قطاع تكنولوجيا المعلومات في الأردن يتكون بشكل أساسي من شركات صغيرة لا تمتلك القدرة على المنافسة على المستوى الدولي. لذلك ترى الحكومة أن نجاح تطوير القطاع قد يتطلب المزيد من عمليات الاندماج والتملك والائتلاف. وتبعاً لذلك ستدرس الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص الخطوات المناسبة لتسهيل عمليات التوحيد هذه مع ضمان عدم المساس بالتنافسية.	(١٠٢)
ستشجع الحكومة قطاع تكنولوجيا المعلومات والمؤسسات التعليمية على العمل معاً لتحسين مدى ملائمة المناهج الجامعية وإدامتها لتلبية متطلبات مجتمع المعلومات في مساقات تكنولوجيا المعلومات وضمان وجود المستوى المناسب من الوعي بتكنولوجيا المعلومات في المساقات الأخرى. وبالتعاون والتنسيق مع القطاع الخاص، ستساعد الحكومة أيضاً في تشجيع توفير تدريب متقدم في تكنولوجيا المعلومات للأردنيين طوال حياتهم الوظيفية بحيث يمكنهم الحصول والمحافظة على المعرفة اللازمة لتأهيلهم لمجال أوسع من فرص العمل.	(١٠٣)
ستشجع الحكومة صناعة تكنولوجيا المعلومات على العمل مع الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير الأخرى لخلق برامج بحث وتطوير لتعزيز تطوير تكنولوجيا المعلومات في المملكة وتعزيز قدرتها على التصدير، وتقديم حوافز ضريبية لهذه المؤسسات حيثما يكون ذلك مناسباً.	(١٠٤)



من المحبذ أن توفر الحكومة حوافز ضريبية للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في المملكة، آخذين بالاعتبار «الأثر المضاعف» للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على الاقتصاد بشكل عام.	(١٠٥)
ستأخذ الحكومة في الاعتبار تقديم حوافز تتعلق بضريبة الشركات وحوافز ضريبية أخرى لدعم قيام أرباب العمل بتوفير حواسيب شخصية مدعومة مالياً لموظفيهم لاستخدامها في المنازل.	(١٠٦)
ستسعى الحكومة لتقديم الحوافز للرعايا الأردنيين العاملين خارج المملكة للاستثمار في شركات تكنولوجيا المعلومات المحلية وإدارتها.	(١٠٧)
١-٤ خلق بيئة موثوقة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	(١٠٨)
يحتاج النمو في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى بيئة داعمة، تركز على حماية المستهلك وتثقيفه، بهدف إيجاد بيئة موثوقة للتعامل عبر الشبكة حيث يكون المستخدمون واثقين في استخدامهم للخدمات وقدرتهم على تجنب المخاطر.	(١٠٩)
ستعد الحكومة قوانين جديدة لتغطي جرائم الإنترنت وحماية وخصوصية البيانات (بما في ذلك أحكام مكافحة الرسائل الاحتمالية). بحيث يتم تنفيذ هذه القوانين من قبل السلطات التنفيذية التي يجب أن تسعى للحصول على استشارة فنية، حيث يكون ذلك مناسباً، من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وأصحاب العلاقة بما في ذلك هيئة تنظيم قطاع الاتصالات ومركز تكنولوجيا المعلومات الوطني.	(١١٠)
ستعمل الحكومة من خلال السلطات التنفيذية مع مزودي خدمة الإنترنت والشركات المستضيفة للمحتوى للتأكد من إزالة المحتوى المستضاف على الإنترنت في المملكة والمخالف لقانون العقوبات، بطريقة تتفق مع المتطلبات الإجرائية وأساليب الحماية المعمول بها، كما ستعمل مع الدول الأخرى فيما يتعلق بالمحتوى المستضاف من الخارج بما يتوافق وتسمح به القوانين. ولكن، ولغايات الوضوح لا تقترح الحكومة بما جاء أعلاه إخضاع محتوى الإنترنت للتنظيم.	(١١١)
ستعمل الحكومة مع هيئة تنظيم قطاع الاتصالات على استكمال إجراءات التنظيم والتعليمات التي تدرج تحت قانون المعاملات الإلكترونية والمتعلقة بجهات التصديق، ومع الجهات الحكومية الأخرى المعنية مثل البنك المركزي الأردني ووزارة العدل ووزارة المالية لتنفيذ قانون المعاملات الإلكترونية وترويج استخدام خدمات التجارة الإلكترونية.	(١١٢)
تطلب الحكومة أن يتم دعم المستخدمين (المنازل والأعمال الصغيرة) من خلال تقديم النصائح حول الاستخدام الآمن للإنترنت وحماية الأطفال لزيادة ثقة المستهلك في استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وفي نفس الوقت تجنب المخاطر وحماية حقوق الإنسان. وينبغي أن تتولى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هذه المهمة بمشاركة أصحاب العلاقة من القطاعين العام والخاص.	(١١٣)

<p>ترى الحكومة أن قوانين الملكية الفكرية القائمة في الأردن تنسجم مع المعايير الدولية. ومن أجل المحافظة على بيئة موثوقة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، تدرك الحكومة أهمية وجود قوانين ملكية فكرية وإجراءات تنفيذية تتفق مع أفضل الممارسات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، ستعمل الحكومة مع الجهات المعنية من القطاع الخاص لدعم الجهود التثقيفية لزيادة وعي المستهلكين وقطاع الأعمال والقطاع القانوني وغيرهم، بأهمية حقوق الملكية الفكرية.</p>	(١١٤)
<p>٢-٤ أهمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمملكة</p>	(١١٥)
<p>تطالب الحكومة أن يتم صون الأوضاع الاقتصادية والرفاه الاجتماعي للمملكة من خلال المحافظة على مرافق آمنة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع تطبيق الضوابط الملائمة لحماية البيئة وصحة الإنسان.</p>	(١١٦)
<p>تتطلب الحكومة أن تقوم هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، عند الحاجة، بمراجعة مدى كفاية وملائمة أمن أنظمة الاتصالات في المملكة وتنوعها وقدرتها العامة على التكيف، وبشكل خاص لضمان استمرارية الخدمة في البنية التحتية الحيوية والمحافظة على الوضع الاقتصادي والرفاه الاجتماعي في المملكة. وستدعم الحكومة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات في اتخاذ الإجراءات المتناسبة (بما في ذلك تقديم الإرشادات غير الملزمة والمشورة الداعمة) للتعامل مع نقاط الضعف المحددة.</p>	(١١٧)
<p>تقرر الحكومة أن يتم مساعدة الجهات المشاركة في البنية التحتية الحيوية في المملكة للمحافظة على أمن أنظمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الخاصة بها عن طريق تشكيل وحدة فنية متخصصة بأمن وحماية المعلومات (سيرت) التي تقدم إنذارات منسقة بشأن البرمجيات والمخاطر الأخرى المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي قد تلحق الضرر باستمرارية الخدمة وقدرتها على التكيف. وستعمل الوزارة مع أصحاب العلاقة لتحديد كيف ينبغي تأسيس هذه الوحدة وتنفيذ أعمالها.</p>	(١١٨)
<p>تقرر الحكومة أن تولي كافة أطراف صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اهتماما خاصا بحماية البيئة من خلال الاستخدام الصحي للموارد الطبيعية وحماية صحة الإنسان من المواد الخطرة باستخدام تقنيات التخلص الآمنة، بالإضافة إلى الحماية من مخاطر الإشعاع الكهرومغناطيسي من خلال الامتثال للمعايير المتعارف عليها دوليا.</p>	(١١٩)
<p>٣-٤ الحكومة الإلكترونية</p>	(١٢٠)
<p>يجب أن تكثف الحكومة برنامج الحكومة الإلكترونية الخاص بها وفقاً لإستراتيجية الحكومة الإلكترونية المقررة، ولكنها يجب أن تضع أولوياتها بعناية لضمان الاستخدام الواسع للتطبيقات المنجزة مبكراً.</p>	(١٢١)



<p>ستعمل الحكومة بالتوصيات الواردة في إستراتيجية الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠٠٦. ويتضمن ذلك على وجه الخصوص:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إلزام الدوائر الحكومية المعنية بالتنسيق والتعاون ما بينها لتحقيق أهداف الإستراتيجية، • تعزيز دور مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني لمساندة نمو الحكومة الإلكترونية، وخاصة من خلال إصدار المواصفات المشتركة، • تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير خدمات الحكومة الإلكترونية. 	(١٢٢)
<p>وإدراكا لاختلاف مستوى انتشار النفاذ إلى الانترنت، ستراعي الحكومة أولويات تطبيقات «الحكومة مع المواطن» وتطبيقات «الحكومة مع قطاع الأعمال».</p>	(١٢٣)
<p>٥ - قطاع البريد</p>	(١٢٤)
<p>١-٥ استمرارية الإصلاح</p>	(١٢٥)
<p>يتطلب إصلاح قطاع البريد سياسة عامة شاملة ومحددة توضح الرؤية بعيدة المدى للحكومة حول كيفية تطوير قطاع البريد لتعظيم مساهمته في التنمية الاقتصادية والترابط الاجتماعي.</p>	(١٢٦)
<p>تقرر الحكومة الاستمرار في إصلاحات قطاع البريد. وسيضمن ذلك قدرة القطاع على التطور استجابة لمتطلبات السوق والمتطلبات الاجتماعية مع توفير خدمات بريدية ذات جودة عالية وبأجور مقندر عليها وسهولة النفاذ لكافة المواطنين.</p>	(١٢٧)
<p>تدرك الحكومة أن العديد من أهداف السياسة العامة لعام ٢٠٠٣ المتعلقة بقطاع البريد تبقى قائمة إلا أنه، وبسبب التغير المستمر في عوامل سوق البريد، التنظيم والصناعة، لا بد من تحديث السياسة العامة لعام ٢٠٠٣ لضمان استمرارية برنامج الإصلاح البريدي.</p>	(١٢٨)
<p>تدرك الحكومة أنه ليس من الممكن إنجاز كافة أهداف الإصلاح بوقت واحد، لذا فقد حددت أهداف أساسية كما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحسين كفاءة الخدمات البريدية الشمولية وجودتها وخفض تكاليفها من خلال توسيع مشاركة القطاع الخاص في فعاليات مشغل البريد العام. • تخفيض اعتماد مشغل البريد العام على الدعم الحكومي، • ضمان تعريف وتقديم الخدمات البريدية الشمولية، • تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في تقديم الخدمات البريدية من خلال التحرير التدريجي للسوق، • ضمان قدرة قطاع البريد على تعظيم مساهمته في النمو الاقتصادي والتنمية، • مراقبة مدى التقدم في إصلاحات قطاع البريد من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية، و • استحداث برنامج لإصلاح البيئة التنظيمية لقطاع البريد لدعم تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. 	(١٢٩)

	(١٣٠)
<p>٢-٥ تنمية وتطوير قطاع البريد</p>	
<p>يترتب على السياسة العامة للحكومة في قطاع البريد تحفيز الطلب في سوق البريد القائم في المملكة من خلال ضمان أن الخدمات البريدية الأساسية تقدم بمستوى من الجودة يدعم المعاملات التجارية والنمو الاقتصادي والترابط والتضامن الاجتماعي.</p>	(١٣١)
<p>تدرك الحكومة أن الخدمات البريدية المتوفرة حالياً تنافسية، إلا أن الطلب على هذه الخدمات هو أقل منه في الأسواق البريدية المحلية المماثلة. وعلى أهداف السياسة العامة ضمان تحقيق ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تركيز مبادرات تطوير قطاع البريد على زيادة الطلب في السوق البريدي من خلال تحسين جودة الخدمات البريدية الشمولية، • وضع استراتيجيات مبنية على معلومات محدثة وشاملة حول أداء قطاع البريد وفرص تنميته المستقبلية لتحقيق التطوير في القطاع، • تشجيع الربط البيني بين مشغلي البريد الخاص، وبين مشغلي البريد الخاص من جهة ومشغل البريد العام من جهة أخرى (وسائل النفاذ الفرعية)، بحيث يتم اعتماد أسس التكاليف الفعلية، و • مراقبة التنمية والتطوير المستمر للسوق البريدي من قبل هيئة تنظيم قطاع الاتصالات وفقاً لمؤشرات أداء رئيسية. 	(١٣٢)
<p>تدرك الحكومة أن البريد الدولي (شاملاً بريد العبور) والطرود والبريد الدعائي والخدمات الأخرى المتنامية بسرعة هي شرائح حيوية في قطاع البريد الأردني، وستستمر الحكومة في اتخاذ الخطوات المناسبة لدعم وتشجيع النمو في هذه الشرائح بما في ذلك تبسيط العملية التنظيمية المرتبطة بها.</p>	(١٣٣)
<p>تدرك الحكومة أن دعم تنمية التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية يتم بشكل أفضل من خلال تقديم خدمات بريدية أساسية موثوق بها وبكفاءة عالية. كما يمكن في ذات الوقت دمج هذه الخدمات مع خدمات الاتصالات الإلكترونية لتطوير خدمات «هجينة» تشمل أفضل خصائص هذين النوعين من التكنولوجيا. وتشجع الحكومة القطاع على المزيد من دمج تقنيات اتصالات متقدمة وتقنيات أخرى لتحسين خدمات البريد الأساسية وتوسيع نطاقها.</p>	(١٣٤)
<p>تدرك الحكومة إن تقديم خدمات بريدية بشكل غير رسمي وغير مرخصة لا يشجع تنمية السوق البريدي، وتتطلب شمول مزودي الخدمة غير المرخصين ضمن نظام ترخيص مشغلي البريد الخاص، وتشجع مستخدمي وسائل الإيصال غير الرسمية على اعتماد مشغلي بريد مرخصين.</p>	(١٣٥)
<p>إدراكاً للتقدم الحاصل في تأسيس البنية التحتية للعبونة الوطنية وفي تحديد نظام موحد للعبونة، تشجع الحكومة قطاعات الأعمال والمواطنين على تبني ممارسات بريدية تستغل هذا التقدم لتحسين عمليات المعالجة البريدية وجودة الخدمة. وتقرر الحكومة توسيع البنية التحتية للعبونة الوطنية لتغطي أكبر مساحة جغرافية ممكنة.</p>	(١٣٦)



<p>تدرك الحكومة الوضع المميز الذي تشغله الخدمة البريدية في صميم ثلاثة من أهم محاور الأعمال، وهي المعلومات ونقل السلع والمعاملات المالية. إضافة إلى واقع انتشار مكاتب بريدية في مواقع مختلفة في أنحاء المملكة. وعليه، تشجع الحكومة مزودي الخدمات البريدية، على استغلال هذا الوضع المميز لتعزيز أنشطتها التجارية وتوفير النفاذ إلى الإنترنت ووسائل الاتصالات الأخرى.</p>	(١٣٧)
<p>٣-٥ الخدمات البريدية الشمولية</p>	(١٣٨)
<p>ينبغي أن يعتمد الإصلاح البريدي المستمر على تعريف شامل للخدمات البريدية الشمولية.</p>	(١٣٩)
<p>تقرر الحكومة توفير خدمة بريدية شمولية. والخدمة الشمولية هي التوفير المستمر لخدمة بريدية ذات جودة محددة في كافة أنحاء المملكة وبأسعار مقتردر عليها لكافة المستخدمين. كما تقرر الحكومة تضمين تفاصيل الخدمة الشمولية في عقد الأداء أو في رخص مستقبلية يصدرها المنظم للمشغلين المكلفين بتزويد الخدمة الشمولية.</p>	(١٤٠)
<p>تقرر الحكومة أن يتم تعريف الخدمة الشمولية ضمن قانون معدل للخدمات البريدية وتعليمات تنظيمية إضافية، على أن يتضمن هذا التعريف ما يتعلق بجمع ونقل وإيصال مجموعة محددة من الخدمات البريدية وضمن أوزان معينة. وستطور هيئة تنظيم قطاع الاتصالات مقترحات بخصوص شروط تقديم الخدمة الشمولية، مثل النفاذ وتكرار الإيصال وجودة الخدمات... الخ، لتتم مراجعتها والموافقة عليها من قبل الحكومة.</p>	(١٤١)
<p>تقرر الحكومة أن يركز تعريف الخدمة الشمولية على مجالات ذات احتياجات أساسية ومحددة جداً من حيث الحد الأدنى من خدمات ذات جودة محددة، وذلك لتجنب إحداث تشويه في أجزاء سوق البريد التنافسية أو وضع عقبات أمام الدخول إلى مثل هذه الأسواق.</p>	(١٤٢)
<p>تعين الحكومة «شركة البريد الأردني» لتكون مشغل البريد العام الملزم بتزويد الخدمة البريدية الشمولية.</p>	(١٤٣)
<p>تدرك الحكومة أن توفير الخدمة الشمولية على المستوى الوطني قد يتسبب بخسائر لمزود الخدمة الشمولية. لذا تقرر الحكومة تخصيص مجموعة محددة من الخدمات والأوزان ضمن حدود تعريف الخدمة الشمولية، لتكون حصراً لمزود الخدمة الشمولية.</p>	(١٤٤)
<p>على الرغم مما ورد، تهدف الحكومة على المدى البعيد إلى تقليص الحقوق الحصرية لمزود الخدمة الشمولية تدريجياً مع المراقبة المستمرة لقدرته المالية، وذلك إلى أن يتم تحرير السوق البريدي بالكامل. وفي هذه الحالة ستقوم الحكومة بإعادة النظر في تعيين مزود الخدمة الشمولية.</p>	(١٤٥)



<p>تقرر الحكومة أن تقوم «شركة البريد الأردني» بحساب تكاليف تقديم الخدمات الشمولية بشكل دقيق، بما في ذلك أي خسائر يتكبدها مزود الخدمة الشمولية، وذلك استناداً إلى المبادئ والتوجيهات التي تضعها هيئة تنظيم قطاع الاتصالات. وإدراكاً لأهمية الخدمات البريدية التي يقدمها مشغلو البريد الخاص، يسمح بوجود الاستثناءات لهذه الحقوق الحصرية كما هو وارد في قانون البريد أو أية تعديلات لاحقة له وفي تعليمات تنظيمية إضافية.</p>	(١٤٦)
<p>كما تقرر الحكومة أن تكون آلية تمويل الخسائر من جراء تزويد الخدمة الشمولية مبنية على عمليات شفافة لمحاسبة التكاليف بحيث تتجنب الدعم البيئي بين الخدمات الحصرية وغير الحصرية.</p>	(١٤٧)
<p>ستقوم هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بإعداد وتقديم مقترحات تحديد تعرفه الخدمة الشمولية لتتم مراجعتها والموافقة عليها من قبل الحكومة. وستكون التعرفة على أساس التدرج في جعل تكاليف وأسعار هذه الخدمات متوافقة أكثر مع بعضها البعض وذلك من خلال زيادة كفاءة وإنتاجية مزود الخدمة الشمولية.</p>	(١٤٨)
<p>إن سياسة الحكومة بعيدة المدى هي إيصال بريد الخدمة الشمولية ليشمل كافة العناوين في المملكة. وسيكون التوسع في إيصال البريد إلى العناوين مبنياً على أساس الطلب والتكاليف المجدية.</p>	(١٤٩)
<p>٤-٥ الخدمات البريدية الأخرى</p>	(١٥٠)
<p>إن الحكومة مسؤولة عن ضمان تقديم مستوى ملائم من الخدمة البريدية الشمولية من خلال تطبيق التعليمات التنظيمية المفصلة التي تعمل على مراقبة الجودة وضمان أسعار مقتردر عليها وتقتضي حماية مصالح المستهلك؛ وحيث تقع الخدمات البريدية الأخرى مثل خدمات البريد السريع خارج نطاق تعريف الخدمة الشمولية، يجب أن تحدد القوانين التجارية وقوى السوق شروط تقديم هذه الخدمات.</p>	(١٥١)
<p>تدرك الحكومة أن شريحة البريد السريع من السوق تنمو بشكل سريع وتتم تلبيتها من خلال سوق بريدي تنافسي ومزدهر. ويزود البريد السريع خدمات البريد الأساسية بالكثير من المزايا ذات «القيمة المضافة» للمنتجات بما في ذلك: الإيصال في المكان والزمان المحدد وترقيم البعثات البريدية وإمكانية المتابعة والتعقب.</p>	(١٥٢)
<p>كما أن هنالك سوقاً متمامياً للخدمات المرتبطة بالشبكات البريدية بما في ذلك الخدمات اللوجستية ونقل السلع الأخرى والإعلان الدعائي بواسطة البريد وإيصال المطبوعات الأخرى مثل الكتب والكتالوجات والجرائد التي تضيف قيمة للشبكات البريدية وتزيد من كفاءة المحافظة عليها.</p>	(١٥٣)



<p>تقرر الحكومة تقليل الحواجز إلى الحد الأدنى أمام الدخول إلى السوق والمنافسة في شرائح السوق البريدي التي تقع خارج نطاق الخدمة الشمولية، وذلك من خلال مراجعة وتحديث الإطار التشريعي والتنظيمي لتمكين هيئة تنظيم قطاع الاتصالات من القيام بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التخفيف إلى أقصى درجة ممكنة من التعليمات والأنشطة التنظيمية للخدمات البريدية التي تقع خارج نطاق الخدمة الشمولية وتبني تعليمات تنظيمية محدودة بطبيعتها لتنظيم هذه الخدمات، • تطوير نظام للترخيص يُبنى على منح «تصاريح» للمشغلين الذين يزودون الخدمات خارج نطاق الخدمة الشمولية ومنح «تراخيص» للمشغلين الذين يزودون الخدمات الشمولية، • التخفيف من الإجراءات الإدارية لكل من المشغلين وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات المتعلقة بالحصول على التصاريح، وتبسيط متطلبات تقديم التقارير بهدف وضع إحصائيات عامة حول أداء السوق البريدي إلى الحد الأدنى وحسب الضرورة، مع توفير قنوات كافية لتمثيل المستهلكين. 	(١٥٤)
<p style="text-align: center;">٥-٥ تنظيم قطاع البريد</p>	(١٥٥)
<p>تقرر الحكومة وضع أساس تشريعي وتنظيمي قوي لدعم أهداف وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٧. ولتحقيق ذلك، تقرر الحكومة ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أن تتم مراجعة قانون الخدمات البريدية وتعديله ليتوافق مع غايات وأهداف وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٧، • أن يتوافق قانون الخدمات البريدية المعدل مع أفضل الممارسات في القطاع وأن يميز بشكل واضح بين أدوار ومسؤوليات مُعد السياسة والمنظم والمشغلين في سوق البريد في المملكة، • إيجاد آلية مشتركة لتنظيم مشغلي البريد العام والخاص بحيث تتوافق مع السياسة العامة وغاياتها، • توسيع الترخيص ليشمل مشغل البريد العام وذلك لإيجاد بيئة تنافسية منظمة من خلال التراخيص، • أن يتم الحفاظ على الأحكام الفاعلة في قانون البريد (مثل أحكام إنشاء شركة البريد الأردني) في قانون البريد المعدل، و • أن يتم مراجعة عقد الأداء وتعديله ليتفق مع وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٧ وأهداف تحول شركة البريد الأردني للعمل على أسس تجارية التجاري. 	(١٥٦)
<p>تقرر الحكومة أن يركز قانون البريد المعدل على:</p> <ul style="list-style-type: none"> • توفير وتعزيز الخدمات الشمولية، و • التحرير التدريجي للسوق. 	(١٥٧)
<p>تتطلب الحكومة وحيثما يكون ذلك ضرورياً أن يتم تطوير تعليمات تنظيمية إضافية تساعد هيئة تنظيم قطاع الاتصالات على تنفيذ غايات وأهداف وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٧ وقانون البريد المعدل.</p>	(١٥٨)
<p>تقرر الحكومة أن يتم تنظيم البريد الدولي وفقاً للاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والدولية التي يكون الأردن طرفاً فيها.</p>	(١٥٩)

<p>تطلب الحكومة أن تولي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، مبادرات الإصلاح التنظيمية اللازمة للتنفيذ الكامل لأهداف وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٧ الأولوية والدعم المستمر لضمان التنفيذ السريع لها.</p>	(١٦٠)
<p>تقرر الحكومة السعي للحصول على مُدخلات من جميع أصحاب العلاقة في قطاع البريد خلال عملية إعداد قانون البريد المعدل والأنظمة المفصلة.</p>	(١٦١)
<p>٦-٥ الفعالية التنظيمية</p>	(١٦٢)
<p>تدرك الحكومة أن الفعالية التنظيمية هي الأساس في تحقيق غايات وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٧ والتطوير والتنمية المستمرين لقطاع البريد. لذا تقرر الحكومة أن يتم توجيه نطاق مسؤوليات هيئة تنظيم قطاع الاتصالات في قطاع البريد ليركز على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مراقبة تنفيذ عقد الأداء، • ضمان تزويد الخدمة الشمولية بمستوى ملائم، • إدارة نظام ترخيص بمستويين لمشغلي البريد يتكون من تصاريح وتراخيص، • مراقبة التطور المستمر للسوق البريدي، • حماية مصالح المستهلكين، و • دعم تنفيذ غايات وأهداف وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٧. 	(١٦٣)
<p>تقرر الحكومة أن يحدد قانون البريد المعدل دور منظم البريد وصلاحيته ومسؤولياته بشكل واضح في القطاع.</p>	(١٦٤)
<p>تقرر الحكومة أن تقوم هيئة تنظيم قطاع الاتصالات وبشكل منتظم بتجميع المعلومات الشاملة اللازمة لتنظيم السوق البريدي بفاعلية، على أن تقتصر المعلومات على ما يلزم لوضع مؤشرات الأداء الأساسية المتعلقة بتطوير السوق البريدي وأداء المشغلين.</p>	(١٦٥)
<p>كما تتطلب الحكومة أن تمتلك هيئة تنظيم قطاع الاتصالات الخبرة البريدية والقدرة اللازمة لتؤدي مسؤولياتها التنظيمية والتشغيلية وتمثيل المستهلكين، وأن يمنحها قانون البريد المعدل الصلاحية اللازمة لمراقبة المرخص لهم ومراقبة تنفيذ عقد الأداء/ الرخصة.</p>	(١٦٦)
<p>٧-٥ مشغل البريد العام (شركة البريد الأردني)</p>	(١٦٧)
<p>تدرك الحكومة أن زيادة مشاركة القطاع الخاص تعتبر وسيلة فعالة مثبتة لزيادة كفاءة وإنتاجية مشغلي البريد العام في كثير من الدول الأخرى.</p>	(١٦٨)



<p>حددت الأجنحة الوطنية «مخصصة البريد الأردني واستقطاب شريك إستراتيجي لتوسيع وتحسين الخدمات البريدية» كأولوية في إصلاح الخدمات البريدية.</p>	(١٦٩)
<p>تدرك الحكومة ضرورة إعداد شركة البريد الأردني للدخول في شراكة إستراتيجية من خلال استمرار وتوسيع العمل على الأسس التجارية مما يوفر الفرص والحوافز لزيادة مشاركة القطاع الخاص. كما تدرك الحكومة بان عقد الأداء يوفر الآلية الأساسية لانجاز هذه العملية ويتطلب أن تقوم هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بضمان تلبية أحكام هذا العقد.</p>	(١٧٠)
<p>ستتخلى الحكومة بشكل تدريجي عن ملكيتها في شركة البريد الأردني حسبما تسمح به ظروف السوق السائدة والأوضاع الاقتصادية وإمكانية المحافظة على توفير مستوى ملائم من الخدمة الشمولية. وستطبق الحكومة آليات عمل وأساليب تنفيذ وإطار زمني يتوافق مع التشريعات العامة ذات الصلة ويتوافق مع مسؤولياتها كمساهم في شركة البريد الأردني.</p>	(١٧١)
<p>لذا، تقرر الحكومة ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أن تتوقف شركة البريد الأردني تدريجياً، وبالسرية الممكنة، عن الاعتماد على الدعم الحكومي وأن تكون مستعدة للمنافسة العادلة في السوق بدون دعم، • أن يضمن عقد الأداء تطوير شركة البريد الأردني للعمل على أسس تجارية في أقصر فترة زمنية ممكنة من خلال وضع أهداف أداء قابلة للقياس، • أن يتم تحديد الإصلاحات التشريعية والتنظيمية اللازمة لدعم وتنفيذ عملية استقطاب شريك استراتيجي في شركة البريد الأردني، والبدء بهذه الإصلاحات وتنفيذها، • أن يتم تقييم كافة الفرص الممكنة لتخفيض تكاليف شركة البريد الأردني وزيادة إيراداتها (مثلاً من خلال تعزيز الخدمات البريدية المالية وتطوير منتجات جديدة تلبى متطلبات السوق) وتنفيذ ذلك بالتوازي مع جهود استقطاب استثمارات القطاع الخاص في الشركة، و • أن يكون تقديم كافة الخدمات الاجتماعية من خلال شبكة المشغل العام مبنياً على أساس التكلفة. 	(١٧٢)

<p>٨-٥ تحقيق تقدم في أهداف الإصلاح</p>	<p>(١٧٣)</p>
<p>تدرك الحكومة أن مراجعة وتعديل قانون البريد تحتاج إلى وقت لتطوير مسودة تعديل والحصول على مدخلات أصحاب العلاقة وتضمن أي تعديلات لازمة على المسودة واعتماد النسخة النهائية. وعليه، اخذين بالاعتبار الحاجة إلى ضرورة المحافظة على استمرار تحقيق أهداف وثيقة السياسة العامة ٢٠٠٧ بمجملها، تقرر الحكومة أن يتم انجاز المراحل التي يتضمنها إعداد وإصدار قانون بريد معدل وبنفس الوقت القيام بتنفيذ الأنشطة التالية كأولوية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أن تتوقف شركة البريد الأردني تدريجياً، وبالسرعة الممكنة، عن الاعتماد على الدعم الحكومي، • أن يتم تطوير عمليات شركة البريد الأردني للعمل على أسس تجارية من خلال التنفيذ التدريجي لأحكام عقد الأداء وترسيخ زيادة استقلالية الشركة وقدرتها المالية، • أن يتم تقييم وتنفيذ كافة الفرص الممكنة لتخفيض نفقات شركة البريد الأردني وزيادة إيراداتها، • أن يتم التخفيف من العقبات أمام الدخول إلى السوق والمنافسة في شرائح السوق التي تقع خارج نطاق الخدمات الشمولية، • أن يتم قياس مستويات التغطية الحالية للخدمات الشمولية وتثبيتها كـ « مرجعية » للتطور في المستقبل بناءً على الطلب ونمو السوق، و • يجب أن تطور هيئة تنظيم قطاع الاتصالات الخبرات والقدرات لمراقبة تنفيذ عقد الأداء وتلبية التزامات الخدمة الشمولية والمحافظة على سوق بريدي عادل وتنافسي. 	<p>(١٧٤)</p>
<p>ملحق ١: التفصيلات القانونية المكملة والتزامات منظمة التجارة العالمية</p>	<p>(١٧٥)</p>
<p>١.١ قانون المنافسة رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٢</p>	<p>(١٧٦)</p>
<p>يمثل قانون المنافسة خطوة رئيسية للأمام تتمثل في إدخال وسائل وقائية إلى البنية الاقتصادية، بحيث تحظر كافة المزاوالت والتحالفات والتعاقدات والتي تضر وتتعارض وتحد وتمنع التنافس سواء كان ذلك بشكل صريح أو ضمني. إن بعض الأسواق ضمن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لا تشكل بيئات متحررة ومنفتحة بالكامل بينما تحتل أسواقاً أخرى مستويات مقبولة من المنافسة. إن كافة هذه القطاعات محكومة بشكل رئيسي بقانون الاتصالات وقانون الخدمات البريدية والتي تنظم النشاطات والأسواق غير الخاضعة لجو تنافس كامل. إن قانون المنافسة له تطبيق شمولي وبالتالي فمن الضروري لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات أن تأخذ بعين الاعتبار الأثر المطلوب لهذا القانون في ضوء نشاطاتها التنظيمية التي ينص عليها قانون الاتصالات وقانون الخدمات البريدية بالإضافة لمراعاة السياسات المطروحة في هذه الوثيقة.</p>	<p>(١٧٧)</p>
<p>١.١ ب التزامات الأردن اتجاه منظمة التجارة العالمية</p>	<p>(١٧٨)</p>
<p>بموجب انضمامها لعضوية منظمة التجارة العالمية في نيسان ٢٠٠٠ وافقت المملكة على قبول الالتزامات المتعلقة بهذه العضوية.</p>	<p>(١٧٩)</p>



<p>تؤكد الحكومة الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب عضوية منظمة التجارة العالمية. إن السياسة المطروحة في هذا الوثيقة متوافقة تماماً مع هذه الالتزامات. كما أن الحكومة تقرر الإيفاء بتلك الالتزامات عند تطبيق هذه السياسة، سواء كان ذلك من قبل الجهات الحكومية أو أية جهة أخرى.</p>	(١٨٠)
<p>فيما يخص قطاع الاتصالات، قامت الحكومة الأردنية بالموافقة على عدة مبادئ أساسية وذلك بحسب وثيقة مرجعية تنص بشكل عام على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التخلص من ومنع الممارسات المخلة بالتنافس والمتعلقة بالسيطرة على مرافق حيوية أو استغلال نفوذ مهيمن بالسوق مع الإشارة تحديداً لعدد من التصرفات كالدعم البيئي واستخدام معلومات خاصة بالمنافسين الآخرين وإنكار التعاون التقني والتجاري. • العمل على تسهيل الربط البيئي بين الشبكات المتنافسة وعند نقاط ربط معقولة غير خاضعة لأي تمييز وأن يوفر هذا الربط البيئي بأسعار مبنية على الكلفة تعرض بشفافية وبشكل معقول ومجزأ وذلك لضمان عدم استيفاء أية رسوم عن العناصر غير المستخدمة من الشبكة. بالإضافة لذلك فإن الإجراءات اللازمة من أجل التوصل لاتفاقيات الربط البيئي بين الشبكات يجب أن تكون متاحة للعامة. • بخصوص الخدمات الشمولية، فمن الضروري مراعاة أن يكون أي إجراء يتخذ بهذا الخصوص مبرراً وبحيث يؤدي إلى التسبب بأقل إخلال ممكن في السوق. • التأكيد على أن تكون المعايير الموضوعية لغايات الحصول على رخص تشغيلية متوفرة للعامة • يجب أن تكون هيئة التنظيم مستقلة عن أي مقدم لخدمات اتصالات أساسية وغير مسؤولة تجاهه، ويجب أن تكون قرارات المنظمين وإجراءاتهم غير متحيزة بالنسبة لجميع المشاركين في السوق. • تخصيص أية موارد نادرة و لازمة من أجل القطاع بصورة تتصف بالموضوعية والشفافية وعدم التمييز وفي الوقت المناسب. 	(١٨١)
<p>في سياسة اللوازم والمشتريات الحكومية العامة والتي تشير هذه الوثيقة إلى أثرها البارز على القطاعات المختلفة في إطار الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فإن الأردن ملتزم بشروط منظمة التجارة العالمية والتي تنص على أن شروط المشتريات يجب أن تكون مفتوحة للجميع وغير متحيزة، ما عدا ما يجري الاتفاق على تعديله من خلال المفاوضات القائمة. إن الحكومة مطالبه بتسهيل المشتريات عن طريق إصدار معايير تقنية وتأسيس مراكز معلوماتية.</p>	(١٨٢)



هاتف: +٩٦٢ ٦ ٥٥٠ ١١٢٠

فاكس: +٩٦٢ ٦ ٥٨٦ ٣٦٤١

صندوق بريد: ٨٥٠٩٦٧ عمان ١١١٨٥ الأردن